الهجرة الخارجية والحراك المهني لخريجي الجامعات

" دراسة ميدانية على عينة من المصريين العاملين بالخارج "

د. علي عبدالرازق ابراهيم

مدرس علم الاجتماع بجامعة المنيا

المجلد ١٩٩٥

موضوع الدراسة وأهميتها :

تعد الهجرة الخارجية من أهم الأحداث الاجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى خلال العشرين عاما الماضية وتركت آثارها الملحوظة فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية . وعلى سبيل المثال ، اسهمت الهجرة الخارجية فى استيعاب ما يزيد على ربع قوة العمل المصرية ، ولولا اسهامها فى هذه الناحية لتفاقمت مشكلة البطالة واتسع نطاقها بدرجة أكبر مما هى عليه الآن . كذلك تشكل الهجرة الخارجية مصدرا اساسيا من مصادر الدخل القومى المصرى . فالأهمية النسبية لتحويلات المصريين فى الخارج لا تقل عن أهمية مصادر النقد الاجنبى الاخرى كالصادرات السلعية ومداخيل الملاحة والسياحة ورسوم قناه السويس . والأهم من ذلك ، تؤثر الهجرة الخارجية فى كل فئات المجتمع المصرى من مختلف القطاعات الريفية والحضرية حيث لا يخلو بيت مصرى من شخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالهجرة سواء أكان مسافرا للخارج بالفعل أو تراوده هذه الفكرة .

من أجل هذه الاعتبارات وغيرها تأتى أهمية هذه الدراسة التى تطرق ناحية جديدة فى هذا المجال وأعنى بها ربط الهجرة الخارجية بالحراك المهنى . وتنطلق الدراسة فى هذا الطرح المتميز من افتراض أساسى ومؤداه أن الهجرة الخارجية باعتبارها أحد أشكال الحراك الأيكولوجى أو المكانى لابد أن تترتب عليها بالضرورة تغيرات فى الأوضاع الاجتماعية والمهنية للمهاجرين وهو ما يعرف بالحراك المهنى كما يستخدم اجرائيا فى هذه الدراسة . ولا خلاف على مثل هذا الافتراض حيث من المنطقى أن تؤدى الهجرة الخارجية إلى احداث مثل

هذه التغيرات . ولكن الخلاف حول طبيعة هذه التغيرات وأبعادها وعما إذا كانت للأحسن أم الى الاسوأ . يذكر أن الحراك المهنى يكون صاعدا اذا ترتب عليه تحسن للمكانة المهنية والاجتماعية للفرد ، بينما يكون هابطا اذا ادى الى تدنى المكانة المهنية أو تدهورها.

ويتردد الآن رأى مؤداه أن الآثار المادية التى سريعا ما يحققها العاملون بالخارج تدفعهم للعمل فى مهن وتخصصات غير مناسبة لمؤهلاتهم التعليمية أو لخبراتهم ومهاراتهم . وما تزال هناك علامات استفهام كثيرة حول اسهام الهجرة الخارجية فى زيادة فرص الحراك المهنى . وعلى ضوء هذه الآراء تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة التى تسعى إلى طرح هذه الآراء وتحليلها لاستجلاء الغموض عن تأثير الهجرة الخارجية فى زيادة أو تقلص فرص الحراك المهنى للعاملين بالخارج.

كما تتميز هذه الدراسة فى ناحية أخرى باهتمامها بخريجى الجامعات والذين يمثلون فئه متميزة من فئات المجتمع المصرى . وتأتى أهمية هذه الفئة من وزنهم النسبى فى المجتمع المصرى علاوة على فعالية دورهم فى تحديد معالم الحاضر وتخطيط آفاق المستقبل . ولا غرابة فى هذا الرأى حيث تقدر إحدى الدراسات " أن حملة المؤهلات الجامعية وما بعد الجامعية تصل نسبتهم فى مصر إلى ٢٠٪ من اجمالى عدد السكان (١) وتبلغ نسبة المهاجرين المصريين الحاصلين على شهادات جامعية ٢٣,٧٪من اجمالىعدد المهاجرين العاملين بالخارج (٢) بل إن نسبة أصحاب المؤهلات الجامعية بين المصريين المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية تبلغ ٤٢,٤٪ من اجمالى المصريين العاملين بالمملكة وفى تقديرى أن هذه مبررات كافية ومقنعة للاهتمام بخريجى الجامعات الذين يستحقون تخصيص العديد من مثل هذا النوع من الدراسات .

أهداف الدراسة :

على ضوء ما تقدم ، تحددت أهداف الدراسة على النحو التالى :

١ ـ إلقاء الضوء على خصائص المهاجرين من خريجى الجامعات من حيث أعمارهم واصولهم الريفيه والحضرية ومؤهلاتهم وخبراتهم ومهاراتهم .

٢ ـ تحليل التاريخ المهنى لخريجى الجامعات قبل الهجرة وبعدها من حيث قطاعات العمل التى التحقوا بها والمهن التى عملوا بها ودرجة استقرارهم فى العمل وفرص الترقى المتاحة أمامهم.

٣ ـ تحليل العلاقة بين الهجرة الخارجية والحراك المهنى وذلك بتحليل وجوه الاختلاف بين المكانة المهنية والأوضاع الاجتماعية وظروف العمل والكشف عن نواحى الارتقاء أو التدنى فى هذه الجوانب .

٤ ـ استطلاع آراء المهاجرين نحو المجالات التى يتطلعون للعمل بها والمهن التى يفضلونها والمشروعات التى يخططون لتنفيذها وما تنطوى عليه الاتجاهات من تحديد معالم الاستراتيجية المستقبلية للعمالة فى المجتمع المصرى.

الهجرة الخارجية والحراك المهنى
" مدخل نظرى "

تعد الهجرة الخارجية من أهم الظواهر الاجتماعية التى أولاها علماء الاجتماع اهتماما خاصا خلال العقود القليلة الماضية ، وهو اهتمام لا يقل كثيرا عن اهتمامهم بالتصنيع . ولا غرابة فى ذلك ، حيث أتاح التصنيع فرصا معيشية أفضل للناس فى حين كانت الهجرة استجابة لتلك الظروف الجديدة التى تميزت بها المجتمعات الصناعية .

ولعل ذلك يفسر لنا ذلك الارتباط المنطقى بين الهجرة والحراك على أساس أن الحراك ينطوى على تغيير الأوضاع الاجتماعية للناس

سواء للأسوأ أو للأحسن ؛ بينما تمثل الهجرة أهم العوامل الأساسية المؤثره فى احداث مثل هذه التغيرات . فالهجرة ـ كما يرى بعض علماء الاجتماع ـ هى المسئولة عن تغير بناء الفرصة لأن من أهم نتائجها انتقال الفرد من بناء مهنى إلى بناء مهنى آخر مختلف من حيث فرص الحراك المتاحة ونمط هذا الحراك (٤) .

وقد شهد هذه القرن هجرة دولية واسعة لم يسبق لها مثيل من قبل حيث هاجر حوالى ٥٠ مليونا من الأوربيين إلى الأمريكتين وكندا واستراليا ونيوزيلانده . وتشير جملة من الأدلة الى تضافر عوامل عديدة لتنمية أمكانات الهجرة أهمها (٥):

١ـ النمو السكانى الهائل فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مع عدم زيادة فرص العمل بالمعدل نفسه مما أدى الى تفاقم مشكلة البطالة .

٢ ـ النظم التعليمية التى خلقت طموحات وتطلعات تتناقض مع الإمكانات المتاحة خاصة لدى الأفراد الراغبين فى تحسين أوضاعهم والمستعدين للهجرة إلى الخارج.

٣ ـ ارتفاع الدخل الملحوظ الذى حققه بعض المهاجرين أو العائدين من ا لخارج أو بفضل تحويلاتهم الناتجة عن الهجرة .

وتكتسب الهجره إلى دول النفط العربية اهمية خاصة هذه الآونة حيث تضاعف حجم هذه الهجرة عدة مرات خلال عقد واحد ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ ليصل إلى عدة ملايين . ويجمع المهتمون على أن مرحلة الطفرة النفطية هذه تكاد تكون من أهم المراحل التى شهدت تحولا أساسيا لتيار الهجرة الخارجية إلى هذه الدول . وينطبق هذا بصفة خاصة على مصر التى من أهم الدول المرسلة للعمالة حيث أصبحت منطقة الخليج العربى منذ هذه الفترة منطقة جذب رئيسية للعمالة المصرية .

نظرة عامة على الدراسات السابقة :

الملاحظ على معظم الدراسات التى اهتمت بالهجرة الخارجية أنها تركز على تحليل آثار الهجرة وعلاقتها بالتغير الاجتماعى مع تخصيص

جانب كبير من هذه الاهتمامات للآثار الاقتصادية . وعلى الرغم من كثرة هذه الدراسات وتنوعها ، إلا أنه ما تزال هناك قضايا خلافية أهمها تقدير حجم المهاجرين المصريين بالخارج وتقويم المردود الاجتماعي والاقتصادى للهجرة الخارجية وما تنطوى عليه من أبعاد إيجابيه أم سلبية على المجتمع فى المستقبل القريب والبعيد .

إن تقدير عدد المهاجرين العاملين بالخارج هو أحد القضايا التى شغلت اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين ، حتى أنه لا تخلو أية دراسة عن الهجرة من التعرض لهذه المسأله . ومع ذلك ، فإن هذه الدراسات لم تصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق حول تقدير تقريبى لهذا العدد . ومبرر ذلك هو عدم توافر البيانات أو نقصها واحيانا اختلاف المصادر بل وتضاربها . واللافت للنظر هو ذلك التفاوت الكبير بين التقديرات المطروحة حيث تصل فى بعض الدراسات إلى ما يقرب من مليون مهاجر أو أكثر بقليل ، فى حين تتجاوز فى بعضها الآخر أربعة ملايين (٦) .

ولاشك أن كل الباحثين والدراسين الذين طرحوا آراءهم فى تقدير عدد المهاجرين بالخارج لهم الحق فيما ساهموا به من اراء أو تقديرات خاصة إذا راعينا تعدد مصادر البيانات وعدم توحيد اجراءات القياس أو طرق تقدير حجمها . وينطبق هذا على كل من الدول المرسلة أو المستقبله لها . ولعل تطور وسائل حصر المهاجرين وتقدم أساليب التسجيل كاستخدام الحاسب الآلى فى حفظ المعلومات وتصنيفها يكون من أهم الحلول المطروحة لمثل هذه المشكلات فى المستقبل.

ومن القضايا الأساسية التى غالبا ما تهتم بها معظم الدراسات المعنية بالهجره تلك التى تتعلق بخصائص المهاجرين للخارج . ولكن هذه القضية تنال قدرا أكبر من الاتفاق إذا ما قورنت بمسأله تقدير حجم المهاجرين . ويكاد يكون هناك اتفاق تام بين معظم الدراسين حول انتقائية الهجرة فى بعض الخصائص مثل النوع والسن والحالة التعليمية

. ولا شك أن ذلك له علاقة مباشرة بطبيعة المرحلة الحالية فى دول الاستقبال العربية التى تتطلب فئات عالية التأهيل ممن يصعب أن يستبدل بهم العمالة الاسيوية أو المواطنه . وربما يفسر ذلك الارتفاع الكبير الذى حققته فئة المهن العلمية والفنية الذين هم من أصحاب المؤهلات الجامعية (٧).

وفى دراسة عن الانماط المتغيرة للهجرة فى الكويت اتضح أن المهاجرين الوافدين يمثلون الاغلبية فى فئة الوظائف المهنية التى تحتاج بصفة عامة إلى درجة جامعية أساسها العلوم أو الرياضيات حيث يشكلون ٨٦,٥٪ من المجموع(٨) . كما اظهرت دراسة أخرى مماثلة عن المملكة العربية السعودية تفوق العمالة المصرية الوافدة وكذلك الاردنية والأوربية والامريكية فى المهن الاختصاصية . وقد بلغت هذه النسب ٦٨,٦٪ ، ٦٥,٥٪ ، ٥٦,٣٪ ، ٥٦٪ على التوالى (٩).

ومن القضايا الخلافية تلك التى تتعلق بالأثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الخارجية على مستوى الأسرة والمجتمع . وعلى سبيل المثال ، تكشف بعض الدراسات عن عدد من الآثار السلبية للهجرة الخارجية أهمها تأنيث الأسرة المصرية ـ تهميش المرأة ، وتدهور العلاقات الزواجية واندثار الأسرة الممتده . كذلك ترتبط الهجرة الخارجية بالبطالة الاختيارية بين العمالة الزراعية والريفية العائدة علاوة على انها تسببت فى نقص بعض التخصصات مثل اساتذه الجامعات والمدرسين (١٠) كما تؤثر الهجرة فى تفاوت توزيع الدخل فى المناطق الحضرية ، وفى ظهور أنماط استهلاكية ترفية للمهاجرين ، وفى زيادة الإنفاق الاستهلاكى واشتداد موجه الغلاء ، وتدهو انتاجية الحاصلات الزراعية وعزوف الريفيين عن الزراعة (١١) .

وقد تناولت بعض الدراسات الآثار السلبية للهجرة الخارجية من زاوية أخرى حيث أهتمت بالانعكاسات التربوية لهجرة العمالة المصرية وقد انتهت هذه الدراسات إلى وجود علاقة بين الهجرة

الخارجية وبين التراجع عن سياسة التعليم المجانى وتكافؤ الفرص التعليمية . كما أدت الهجرة إلى اضطراب خطط التعليم والتدريب وأثرت تأثيرا سلبيا فى تخطيط القوى العاملة فضلا عن علاقتها بزيادة معدل البطالة بين المتعلمين (١٢).

ومع ذلك ، فإن الهجرة الخارجية لها آثارها الايجابية العديدة التى لا يمكن لأحد إنكارها . من أهم هذه الآثار ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات ، وانخفاض نسبة العائلات الريفية التى تعانى من الفقر المطلق وانخفاض نطاق الفقر فى المناطق الحضرية وعدالة توزيع الدخل فى الريف (١٣) . كما يفترض أن تكون الهجرة الخارجية للعمالة لها علاقة وثيقة بالتغير البنائى بالمجتمع الريفى . وعلاوة على ذلك ، فإن الدعم المادى المحدود الذى يسهم به المهاجرون فى المشروعات الصغيرة من الممكن أن يكون له آثاره الايجابية فى التنمية الريفية (١٤) .

ومن الملاحظ أن الآثار الايجابية للهجرة الخارجية تنحصر فى النواحى الاقتصادية والمادية ، بينما تتركز الآثار السلبية فى النواحى الاجتماعية والقيمية والتربوية . وربما يرجع ذلك إلى أن المزايا الاقتصادية والمادية تمثل أهم الاعتبارات الأساسية التى تجسد المكاسب الملحوظة والمباشره والتى تظهر فيها نتائج الهجرة بسرعة . وربما يتسق ذلك مع التفسير السوسيولوجى الكلاسيكى للفجوة المفترضة بين سرعة تغير الجوانب المادية بدرجة ملحوظة تفوق سرعة التغير الذى يطرأ على الجوانب اللامادية . ولعل ذلك يقدم تفسيرا مناسبا للمشكلات الاجتماعية والأسرية والسلوكية التى تترتب على الهجرة والتى قد يكون لها علاقة بهذه الطفرة المادية السريعة .

وتجدر الاشارة كذلك إلى أن هناك اشكالية منهجية تتعلق بتقويم آثار الهجرة تتمثل فى عدم التيقن من كون هذه الآثار ترجع فى الأساس الى الهجرة الخارجية أم انها ترجع الى متغيرات أخرى قد

تكون الهجرة احدها وقد لا يكون للهجرة أية علاقة بهذه التغيرات .

الهجرة الخارجية والحراك المهنى : ـ

تولى هذه الدراسة اهتماما خاصا بطبيعة العلاقة بين الهجرة الخارجية والحراك المهنى وذلك بالتركيز على خريجى الجامعات المصرية على وجه الخصوص . وعلى حد علم الباحث ، فإن هذا الموضوع كثيرا ما يناقش على مستوى التحليل النظرى فى حين يختلف الأمر على مستوى الدراسات الامبيريفية حيث لا توجد دراسات كثيرة من هذا النوع باستثناء بعض الدراسات التى تطرقت لهذه القضايا بطريقة غير مباشرة .

ومن الامثلة على هذه الدراسات دراسة " خصائص العمالة المصرية المهاجرة للدول العربية واتجاهاتها " (١٥) ومن أهم القضايا التى طرحت فى هذه الدراسة ؛ تقدير حجم قوة العمل المهاجرة وخصائصها وتوزيع المهاجرين من حيث المهن التى يعملون بها بالخارج " . ويتضح من هذا التصنيف أن نسبة كبيرة من المهاجرين تبلغ ٤٢,٣٪ يعملون كعمال انتاج . يلى ذلك أصحاب المهن الفنية والعلمية الذين تبلغ نسبتهم ٢٢,٣٪ ، ثم عمال الخدمات (١٤,٣) ، عمال الزراعة (١٠,٦) الاعمال الكتابية (٨,٦) ، وأخيرا المديرون والاداريون الذين تبلغ نسبتهم ٠,٣٪ فقط .

كذلك توضح هذه الدراسة أن الاعارات الحكومية تتركز فى مجموعة أصحاب المهن الفنية والعلمية الذين تبلغ نسبتهم ٩١,٣٪ من هذه الاعارات . ويشكل المدرسون أعلى نسبة من هذه الاعارات حيث تبلغ نسبتهم ٣٧,٣٪ ، يلى ذلك المحاسبون (١٦,٣٪) ، المهندسون (١٤,١٪) ، الاطباء (١٢,٧٪) ، ثم التمريض (٧,٩٪) .

وعلى ضوء هذه البيانات ، يمكن القول إن نسبة كبيرة من المهاجرين تتركز فى خريجى الجامعات الذين يشكلون أكثر من ٣٠٪ من اجمالى المهاجرين ويمثلون الغالبية العظمى تقريبا من المعارين من قبل الحكومة مما يعطى تدعيما قويا للاهتمام بهم ومبررا آخر لتخصيص دراسة لبحث أحوالهم كالدراسة الراهنة . كما تشير هذه النتائج أيضا إلى صحة ما يتردد حول قانون انتقائية الهجرة والذى ينطوى على دلائل مهمة تتعلق بعمليات الاحلال محل النازحين وفرص العمل المتاحة بالنسبة للعائدين أو المقيمين .

وتجمع معظم دراسات سوق العمل على أن هجرة العمالة اسهمت - بجانب بعض العوامل الأخرى - فى زيادة الاختناقات فى سوق العمل المصرى ولم يقتصر تأثيرها على البطالة كما كان متوقعا - أما أهم أسباب هذه الاختناقات فإنها تتمثل فيما يلى (١٦) .

١ - غياب عامل تخطيط وتنظيم التدفق الخارجى للعمل .

٢ - لا تؤدى الهجرة الخارجية - كما هو مفترض نظريا - إلى خفض حجم البطالة لأن الهجرة قد وقعت بين القوه البشرية التى تعمل بالفعل وليس بين المتعطلين .

٣ - الجمود الذى تتصف به سوق العمل المصرية بحيث تصعب عمليات الاحلال الداخلية للتعويض عن العمالة المتشابهه .

وتؤيد نتائج احدى الدراسات التى أجريت حول " هجرة العمالة المصرية المؤقته وآثارها على هيكل العمالة فى ج . م . ع صحة النتائج السابقة(١٧). فقد انتهت هذه الدراسة إلى أن الهجرة الخارجية أثرت فى انخفاض معدلات النشاط بين السكان المقيمين وفى حجم البطالة ومستوى الأجور وانتاجية العمل . كما أدت إلى ارتفاع نسبة الاناث فى قوة العمل بين المقيمين عنها بين المهاجرين وارتفاع معدل العمالة غير الماهرة ونقص العمالة الزراعية وعمال البناء والتشييد .

ومن الدراسات المهمة التى تسهم فى تزويدنا ببعض المؤشرات المباشرة للحراك المهنى للمهاجرين العاملين بالخارج تلك الدراسات التى اهتمت بالأوضاع الاجتماعية والمهنية للعمالة الوافده إلى بعض دول الخليج كالمملكة العربية السعودية والكويت . ففى دراسة من هذا النوع أجريت فى الكويت حول العمالة المصرية الوافدة تبين أن العمالة المصرية تتفوق على العمالة الكويتية فى المهن العلمية والفنية وفى الخبرة العملية . كذلك أوضحت الدراسة أن ما يزيد على ثلث المبحوثين من العمالة المصرية فى الكويت ونسبتهم ٣٤٪ من إجمالى العينة قد تمكنوا من تغيير مهنهم اثناء الهجرة حيث عملوا فى وظيفتين أو أكثر خلال فترة إقامتهم بالخارج (١٨). وبالطبع ، فإن هذا مؤشر مهم للحراك المهنى من وجهة نظر الدراسة الراهنة لأن من المعروف أن الحراك المهنى ينطوى على أى تغير يطرأ على المكانة الاجتماعية والمهنية للفرد سواء " للأحسن أو للأسو أ.

تجدر الاشارة إلى أن هذه النتائج تتفق إلى حد كبير مع ما انتهت إليه دراسة أخرى قريبه الصلة عن الهجرة الوافده إلى المملكة العربية السعودية (١٨). فقد كشفت هذه الدراسة عن تفوق العمالة المصرية الوافده وكذلك العمالة الاردنية ، الأوربية والامريكية فى المهن الاختصاصية . يذكر أن نسبة العاملين المصرين فى هذه المهن قد بلغت ٦٨,٦٪ وهى أعلى نسبة تقريبا .

ومن الاستنتاجات المهمة التى تؤيد العلاقة بين الهجرة الخارجية والحراك المهنى ما توصلت إليه الدراسة التى أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (١٩) وأهم ما توصلت إليه الدراسة فى هذا الصدد أن الهجرة الخارجية تعمل على تنشيط الحراك الجغرافى وأن أقل المجموعات المهنية تعرضا للحراك المهنى كانت المهن الزراعية والعمالة العادية ثم الخدمات . ويرجع ذلك الى المستوى المهارى المحدود للعاملين بهذه المهن .

وتشير نتائج المسح الذى قام به نادر فرجانى إلى تحول جذرى فى التوزيع المهنى أثناء الهجرة يتمثل فى انخفاض شديد فى نسبة العاملين بالزراعة وارتفاع فى العمالة العادية وفى العاملين بالخدمات فى حين تنخفض نسبة المهن الفنية والعلمية والأعمال الكتابية وأعمال البيع (٢٠). كما توضح دراسة أخرى مماثلة أجريت عن العمالة المصرية فى الكويت أن بعض الجماعات المهنية قد تعرضت لحراك مهنى اثناء اقامتها بالخارج وفى مقدمتها عمال الانتاج وعمال الزراعة بالمهن الوسيطة . أما المدرسون واصحاب المهن الادارية واصحاب المهن الفنية (وهم على الارجح من حملة المؤهلات العليا والجامعية) فإنهم لم يشهدوا حراكا مهنيا يذكر (٢١).

وأخيرا تجدر الاشارة إلى الدراسة المهمة التى أجريت عن الحراك المهنى لأرباب اسر المهاجرين إلى المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية (٢٢). وتأتى أهمية هذه الدراسة من أنها ذات صلة مباشرة ووثيقة بموضوع الدراسة الراهنة حيث استهدفت تحديد تاثير الهجرة الداخلية والخارجية فى الحراك المهنى والتحقق من مساهمة الهجرة فى تحسين المستوى المهنى والاقتصادى للمهاجرين مقارنة بمستوياتهم السابقة فى مواطنهم الأصلية قبل الهجرة . ومن أهم النتائج التى خلصت اليها هذه الدراسة أن الحراك المهنى هو ا لسمة السائدة على معظم المهاجرين مع وجود فروق نسبية بينهم فى هذه الناحية وفقا لخصائصهم الاساسية . كما اتضح أن الحراك المهنى الأكثر وضوحا هو المتعلق بتحول نسبة كبيرة من المتعطلين عن العمل إلى فئة العاملين . ولكنه قد لوحظ أن المهاجرين أصحاب المهن ذات المستوى الرفيع مثل المدرسين والمديريين والفنيين هم أكثر الفئات محافظة على مهنهم بعد الهجرة.

إن الاستنتاج الرئيسى الذى يمكن استخلاصه بعد استعراض هذه الدراسات هو اتفاقها على أن الهجرة الخارجية تؤثر فى تغيير الأوضاع المهنية للعاملين بالخارج . ومع ذلك ، فإن هذه الدراسات تطرح نقطة

غاية فـي الأهمية وهـي أن فرص الحراك المهنـي المتاحـة للمهـاجرين تختلف من جماعة مهنية لأخرى ومن مستوى مهارى واكاديمى لآخر . والاتفاق العام بين معظم هذه الدراسات هو أن أصحاب المهن العلمية والتخصصية هى أقل المهن تعرضا للحراك . أنها على العكس من ذلـك أكثر الفئات محافظة على أوضاعها المهنيـة حيـث يتوقـع أن يعمـل أصحابها فى نفس التخصصات والكوادر الوظيفيه التى كانوا يعملون بها قبل الهجرة .

وحيث إن خريجى الجامعات هم الذين يمثلون الغالبية العظمى من أصحاب المهن الفنية والتخصصية ، فإن الافتراض الأساسى الذى يمكـن استخلاصه علـى ضـوء هذه النتـائج هو أن الحـراك الافقـى هـو النمـط السائد او السمة الغالبة على معظم خريجى الجامعات العاملين بالخارج.

الهجرة العائدة والحراك المهنى : -

إن دراسة الهجرة العائدة من حيث خصائصها وأنماطها وأسـاليب اعادة تكيفها فى سوق العمل فى الموطن الأصلى للمهـاجرين يعتبر مـن أهم القضايا التى تلقى اهتماما خاصا هذه الأيام . أن معرفة حجم الهجرة العائدة يكشف عن التغير فى ديناميات سوق العمـل بالخـارج مـن حيث انخفاض الطلب على بعض التخصصـات والمهـارات أو ا رتفاعـه علـى بعض التخصصات الأخرى .

وعلاوة على ذلك ، فإن الهجرة العائدة لها علاقة بالحراك المهنى لأن المهاجرين العائدين من الخارج هم أكثر الفئات عرضـه لهـذا النـوع مـن الحـراك . فمـن المحتمـل أن يكـون هـؤلاء المهـاجرون قـد اكتسـبوا مهارات وخبرات مهنية جديدة أو انهم يفكرون فى تغيير مهنهم الأصليـة بعد العودة . وقد يتعثر بعض المهاجرين فى الحصول على العمـل الـذى يتناسب مع مهاراتهم وخبراتهم وامكانـاتهم الماديـة الجديـدة فيزداد عـدد المتعطلين عن العمـل (٢٣) وفـى كـل هذه الحـالات يلاحـظ أن الهجـرة

العائدة تنطوى على نتائج خطيره على سوق العمل المحلية وربما يكون لها آثارها الايجابية والسلبية.

ويدلل على صحة هذه التوقعات نتائج بعض الدراسات منها الدراسة التى اهتمت بالهجرة العائدة من الولايات المتحده الامريكية إلى بورتوريكو .(٢٤) وموضوع هذه الدراسة هو دراسة أوضاع المهاجرين العائدين ونتائج الهجرة العائدة على مشكلات العمالة فى الفترة ما بين ١٩٧٠ـ ١٩٨٠ . وتوضح هذه الدراسة أن المهاجرين العائدين من الولايات المتحدة الامريكية لم يتمكنوا من الاستفادة من خبراتهم العملية اثناء عملهم بالولايات المتحدة . كذلك اتضح أن الهجرة العائدة لها آثارها السلبية فى المهاجرين .

وقد قام مكتب العمل الدولى بدراسة عن الهجرة العربية العائدة من دول مجلس التعاون الخليجى (٢٥) . يذكر أن الدول العربية التى اشتملت عليها هذه الدراسة هى مصر والأردن واليمن . وأهم ما إنتهت إليه هذه الدراسة أن الهجره العائدة تتركز فى بعض الفئات خاصة أصحاب المستويات التعليمية الدنيا .

وتوضح النتائج الأولية لمسح الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٧ أن أعلى نسبة للعمالة المصرية العائدة قد تحققت خلال الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ ـ ١٩٨٦/١٩٨٧ ، حيث عاد خلال هذه الفترة نحو ٥٨٪ من اجمالى العمالة المهاجرة خلال الفترة المرجعية للمسح . وقد تزايدت هذه الهجرة العائدة فى الريف عن الحضر وخاصة فى قطاع الزراعة والتشييد والبناء.(٢٦) .

وتجدر الإشارة إلى الدراسة المهمة التى قامت بها اعتماد علام حول العمالة الزراعية العائدة والحراك المهنى (٢٧) . وتاتى أهمية هذه الدراسة من أنها اهتمت بشكل مباشر بتحليل طبيعة العلاقة بين الهجرة العائدة والحراك المهنى وان كانت ركزت على العمالة الزراعية على

وجه الخصوص . وقد قامت الدراسة بوصف وتحليل أنماط الحراك المهنى المصاحب لظاهرة هجرة العمالة الزراعية فى احدى القرى المصرية . ومن أهم النتائج التى انتهت إليها هذه الدراسة هو أن هناك اتجاها سلبيا نحو ممارسة العمل الزراعى وأن نسق التدرج الاجتماعى قد اتجه نحو ا لتحرك الافقى .

وأخيرا . فأنه من المفيد فى نهاية هذه العرض تقديم رؤية تحليلية للدراسات السابقة وذلك بتلخيص أهم الاستنتاجات وتوضيح نواحى الاختلاف والجدة فى الدراسة الراهنة والتى يمكن تحديدها فى النقاط التالية :-

١ - يلاحظ قلة الدراسات التى اهتمت بدراسة الحراك المهنى للمهاجرين اثناء عملهم بالخارج . وحتى الدراسات التى لها علاقة قريبة بهذا الموضوع فأنها تناولته من زوايا مختلفة . وعلى سبيل المثال ، فأن دراسة الحراك المهنى لأرباب الأسر المهاجرين الى المدينة المنورة دمجت بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية فى هذا الصدد . كذلك لم تتناول الدراسة التى قامت بها اعتماد علام حول العمالة الزراعية العائدة والحراك المهنى هد الظاهرة للمهاجرين بالخارج وانما اهتمت بدراسة الحراك المهنى للمهاجرين العائدين.

٢ - ان الدراسات القليلة التى اهتمت بدراسة بعض أبعاد الحراك المهنى قد قدمت شواهد غير مباشرة على هذه الظاهرة . ومن الامثلة على ذلك نمط المهر الذى يعمل بها المهاجرون أو هيكل قوة العمل المهاجرة للخارج ، وهى شواهد غير مباشرة للحراك وليست الوسيلة المباشرة .

٣ - يلاحظ أن معظم الدراسات اعتمدت على المصادر الثانوية للبيانات لا المصادر الأولية كالمسوح الميدانية أو المقابلات المباشرة مع المهاجرين . والغالب على هذه التحليلات اعتمادها على بيانات احصائية عامة تتعلق بتوزيع المهاجرين وفقا لحالتهم المهنية وقطاعات النشاط الرئيسية .

٤ - لا توجد بين هذه الدراسات دراسة واحدة تهتم بالعلاقة بين الهجرة الخارجية والحراك المهنى لخريجى الجامعات على الرغم من أهمية

هذه الفئة التى تشكل ثلث المهاجرين للخارج وازدياد الطلب عليها الآن فى أسواق العمل بالخارج . وهذا يعطى للدراسة الراهنة جانب جدة يميزها عن غيرها من الدراسات السابقة .

٥ـ اذا ما اخذنا كل هذه الملاحظات فى الاعتبار يمكن إستخلاص الافتراضات العامة لهذه الدراسة والتى تتحدد فى أن الهجرة الخارجية تؤثر فى تغيير الاوضاع المهنية للمهاجرين وأن الحراك الافقى هو السمة السائدة المتوقعة لدى خريجى الجامعات العاملين بالخارج.

" الاطار المنهجى للدراسة الميدانية "

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تحددت مشكلة هذه الدراسة فى استجلاء جوانب الغموض حول تأثير الهجرة الخارجية فى زيادة أو تقلص فرص الحراك المهنى لخريجى الجامعات العاملين بالخارج.فعلى الرغم من كثرة الدراسات السابقة حول آثار الهجرة الخارجية وأبعادها ، إلا أنه ما تزال الكثير من القضايا الخلافية التى تستحق أن تخصص لها المزيد من الدراسات . من هذه القضايا ما تثيره هذه الدراسة من تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الهجرة الخارجية والحراك المهنى لخريجى الجامعات على وجه الخصوص .

وتطرح هذه الدراسة تساؤلا أساسيا تتفرع منه عدد من الاسئلة الفرعية . والتساؤل الأساسى الذى تطرحه الدراسة هو :

"ما طبيعة العلاقة بين الهجرة الخارجية والحراك المهنى الذى يمكن أن يحققه خريجو الجامعات العاملون بالخارج ؟ "

ويتفرع من هذا التساؤل الاسئلة التالية : ـ

ـ ما طبيعة المهن التى يعمل بها خريجو الجامعات العاملون بالخارج؟

- ما التغيرات التى تطرأ على هذه المهن ؟ وما العوامل او المتغيرات التى يمكن على ضوئها تفسير هذه التغيرات ؟
- إلى أى مدى تسهم الهجرة الخارجية فى توفير ظروف عمل مناسبة للمهاجرين العاملين بالخارج من خريجى الجامعات من حيث : ساعات العمل ، الراتب الشهرى ، ملاءمة العمل للمؤهل والتخصص وفرص الترقية ؟
- إلى أى مدى تسهم الهجرة فى اتاحة أعمال ثابته وذات مكانة اجتماعية مقبوله لخريجى الجامعات العاملين بالخارج ؟
- ما رؤية المهاجرين وما اتجاهاتهم نحو أوضاعهم المهنية بعد العودة من الخارج من حيث قطاعات العمالة والمهن والأعمال التى يرون أنها مناسبة لهم ؟
- كيف يمكن على ضوء هذه التصورات تحديد الدور الذى تسهم به الهجرة فى التخفيف من حده مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى ؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات أمكن صياغة فروض الدراسة فى ثلاثة فروض أساسية على النحو الآتى : -

١ - ان هناك علاقة إيجابية بين الهجرة الخارجية وبين تغيير بعض المهاجرين لمهنهم الأساسية .

٢ - إن هناك علاقة سلبية بين الهجرة الخارجية وبين تحقيق المهاجرين لمكانه مهنية أفضل من مكانتهم المهنية السابقة قبل الهجرة .

٣- إن هناك علاقة إيجابية بين الهجرة الخارجية وبين اتجاه بعض المهاجرين العائدين من الخارج نحو توفير فرص جديدة للعمل لغير المهاجرين .

منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات : -

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن الاختلافات فى ظروف المعيشة والعمل لخريجى الجامعات المهاجرين الى الخارج وذلك فى ضوء ظروفهم السابقة قبل الهجرة . كما تهتم الدراسة بمعرفة التغيرات

التى طرأت على أحوالهم المهنية من حيث طبيعة المهن ومكانتها الاجتماعية سواء أكانت هذه التغيرات للأحسن أو للأسوأ وهو ما يعرف بالحراك المهنى .

ولهذه الاعتبارات ، استخدمت الدراسة المنهج المقارن لأنه من أنسب المناهج لتحقيق الأهداف السابقة . وقد استخدمت المقارنة بطريقتين ؛ المقارنة الزمانية حيث تمت المقارنة بين ظروف العمل وفرص الحراك للمبحوثين قبل الهجره وبعدها . كما استخدمت المقارنة بين العينات الفرعية للبحث حيث تم تقسيم عينة البحث الكلية الى ثلاث عينات فرعية وفقا لنمط الحراك الذى حققوه وهذه العينات الثلاث مثلت المبحوثين الذين حققوا حراكا صاعدا ، المبحوثين الذين حققوا حراكا أفقيا والمبحوثين الذين حققوا حراكا هابطا.

كما استعانت الدراسة ببعض أدوات جمع البيانات كان أهمها صحيفة الاستبيان بالمقابلة . وقد اشتمل الاستبيان الذى طبق على عينة البحث على ثلاثة أبعاد أساسية . تناول الأول خصائص عينة البحث وأهمها السن ، والموطن الأصلى ، والحالة الاجتماعية ، والنوع ، وطبيعة التعاقد والخبرات والمهارات المهنية . وقد ركز ا لبعد ا لثانى على طبيعة المهن وظروف العمل للمهاجرين قبل الهجرة وبعدها ، فى حين تناول البعد الثالث رؤية المهاجرين العائدين لظروف العمل وفرص الحراك .

كذلك استخدمت الدراسة دليل المقابلة الذى طبق على عدد من المبحوثين بهدف الحصول على بيانات ومعلومات تفصيلية مكثفة حول بعض القضايا الأساسية موضع اهتمام البحث وعلى رأسها تحليل التاريخ المهنى للمبحوثين . ومن أهم هذه القضايا ترتيبات المهاجرين للحصول على عقد عمل بالخارج ، وانطباعاتهم عن ظروف العمل وطبيعة المهن التى يعملون بها ورؤيتهم للمهن وقطاعات العمل التى يخططون لها بعد الهجرة وكذلك المشروعات الاستثمارية التى يفكرون

فى تنفيذها . يذكر أن هذا الدليل اعتمد على بعض البنود الواردة فى صحيفة الاستبيان ولكن بقدر اكبر من المرونة حيث لم يتم التقيد ببدائل الاجابة المحددة على نظام الاسئلة المغلقة .

مجالات الدراسة

المجال الجغرافى للدراسة :

أجريت هذه الدراسة فى محافظة المنيا وروعى فى ذلك تمثيل قطاع الحضر وقطاع الريف . وقد تم تمثيل قطاع الحضر حيث روعى تمثيل الاحياء الرئيسية ببندر المنيا وهى ارض سلطان ، أبو هلال ، وعزبة شاهين وعزبة المصاص . كما تم تمثيل قطاع الريف حيث شملت العينة مجموعة من القرى من مركز أبو قرقاص (قرى بنى عبيد ومنسافيس) ومركز ملوى (قرية تونة الجبل ومنشاة المغالقة) ومركز سمالوط (معصرة سمالوط) ومركز مغاغة (قرية شارونة)

ولم تكن هناك شروط محددة لاختيار المجال الجغرافى للبحث باستثناء مراعاة التمثيل النسبى لقطاع الحضر والريف وتوافر الشرط الأساسى لعينة البحث وهو الهجرة للخارج بغرض العمل لفترة كافية لا تقل عن عام على الاقل.

المجال البشرى للدراسة :

تحدد موضوع هذه الدراسة فى الهجرة الخارجية والحراك المهنى لخريجى الجامعات . وبناء على ذلك وعلى ضوء أهداف البحث التى سبقت الإشارة اليها وضع الباحث الشروط التالية لاختيار عينة البحث .

١- أن يكون المبحوثون من الحاصلين على مؤهل جامعى من احدى الجامعات المصرية
٢- أن يكون اثناء البحث مازال مهاجرا للخارج لفترة لا تقل عن عام كحد أدنى .
٣- ان يكون الغرض الاساسى لهجرته للخارج هو العمل سواء بالنسبة له شخصيا أو لأى من أفراد أسرته المباشرين كالزوجة أو أحد الأبناء.
٤- مراعاة تمثيل التخصصات العلمية المختلفة الأدبية والتطبيقية.
٥- مراعاة التمثيل النسبى للذكور والاناث قدر الامكان وكذلك قطاع الحضر وقطاع الريف .

وبناء على ذلك ، بلغ اجمالى العينة الكلية التى تم اختيارها ١٠٧ مبحوثا ومبحوثه وهى عينة عمدية مقصودة حيث روعى فيها تمثيل الفئات المختلفة على ضوء الاعتبارات السابقة يذكر أن هذه العينة شملت المهاجرين إلى ثمانى دول وهى بالترتيب على حسب عدد المهاجرين : السعودية - الكويت - الامارات - الاردن - البحرين - قطر - ليبيا - سلطنة عمان . يذكر ان السعودية تحتل المرتبة الاولى من حيث عدد المهاجرين الذى بلغ ٥٧ مبحوثا ومبحوثه بنسبة ٥٣,٣ ٪ من اجمالى عينة البحث

المجال / لزمنى للبحث:

استغرق إجراء هذا البحث أربعة عشر شهرا وذلك فى الفترة ما بين فبراير ١٩٩٤ إلى ابريل ١٩٩٥ . ويمكن تقسيم هذه الفترة الى ثلاث مراحل : -
المرحلة الاولى : فبراير ١٩٩٤ - يوليو ١٩٩٤
حيث تم اعداد الاطار النظرى للبحث واعداد صحيفة الاستبيان بالمقابلة واختبارها وتنقيحها واجراء الترتيبات النهائية لجمع البيانات .

المرحلة الثانية : يوليو ١٩٩٤ ـ سبتمبر ١٩٩٤

وخصصت لجمع البيانات الميدانية . حيث تم جمع البيانات المطلوبة من عينة البحث وكذلك تمت مراجعة هذه العينات واستيفاء البيانات الناقصة واجراء المقابلات مع بعض المبحوثين .

يذكر ان الباحث استعان بأحد الخريجين من قسم الاجتماع المؤهلين والمتدربين على عملية جمع البيانات ، خاصة وأن لديه خبرة ومعرفة بالمبحوثين .

المرحلة الثالثة : اكتوبر ١٩٩٤ ـ إبريل ١٩٩٥

حيث تم تفريغ البيانات وجدولتها وتحليلها وتفسيرها وكتابة التقرير النهائى للبحث.

تحليل البيانات الميدانية

على ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وفروضها ، فإن تحليل البيانات الميدانية سيتم فى اطار المحاور الأساسية التالية : ـ

١ـ خصائص عينة البحث .

٢ـ ظروف العمل وفرص الحراك المهنى قبل الهجرة وبعدها .

٣ـ الهجرة العائدة وفرص الحراك المهنى .

٤ـ المتغيرات التفسيرية للهجرة الخارجية والحراك المهنى .

وسوف نعرض لهذه البيانات وفقا لكل محور من هذه المحاور الاربعة على التوالى .

خصائص عينة البحث :

إن تحليل خصائص المهاجرين يعتبر من أهم القضايا البحثية التى تتناولها الدراسات السابقة حول الهجرة الخارجية . وأهم ما تركز عليه معظم الدراسات فى هذا الشأن هو التحقق من صحة الافتراض بانتقائية الهجرة وان كان هناك شبه اتفاق حول هذه المقوله . وقد عنيت الدراسة الراهنة بهذه النقطة حيث اهتمت بمعرفة الطابع الغالب على خصائص

المهاجرين من حيث النوع ، والسن ، والموطن الأصلى ، والتعليم والمهارات والخبرات المهنية . وبجانب أهمية هذه الخصائص فى التحقق من انتقائية الهجرة ، فأن الدراسة الراهنة تعتبر هذه المتغيرات أساسية فى تفسير طبيعة العلاقة بين الهجرة الخارجية والحراك المهنى .

ويلاحظ من البيانات أن الغالبية العظمى من المبحوثين من الذكور حيث بلغت هذه النسبة ٨٣,٢٪ ، بينما بلغت نسبة الاناث ١٦,٨٪ فقط . كذلك توضح البيانات ارتفاع نسبة المبحوثين فى فئة يالعمر ٢٠ـ٣٠ سنة و ٣٠ـ ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ٤٤,٩٪ و ٤٠,٢٪ من اجمالى عينة البحث على التوالى . ولقد انخفضت نسبة المبحوثين فى فئة العمر ٤٠سنة فأكثر حيث بلغت ١٤,٩٪ من اجمالى العينة . كذلك تفوقت نسبة المبحوثين فى فئة " عزب " عنها بالنسبة للمبحوثين المتزوجين حيث بلغت هذه النسب ٥٤,٢٪ و ٤٥,٨٪ على التوالى . اما بالنسبة للموطن الأصلى للمبحوثين ، فأن النسبة الأكبر منهم ينتمون الى أصول حضرية حيث بلغت هذه النسبة ٧٧,٦٪ ، بينما بلغت هذه النسبة ٢٢,٤ ٪ ، بالنسبة للمبحوثين الذين ينتمون الى اصول ريفية .

ويعتبر التعليم من أهم المتغيرات التى لها علاقة بالهجرة الخارجية والحراك المهنى وان كانت هذه الدراسة تعنى بنوعية خاصة من التعليم وهى بالتحديد الحاصلون على مؤهلات جامعية . ولهذا ، فأنه لم يتم تصنيف المبحوثين وفقا لمستوى التعليم وإنما تم ذلك وفقا للتخصص العلمى والكليات التى تخرجوا منها . والملاحظ من البيانات بوضوح أن النسبة الاعلى من المبحوثين من خريجى كلية الآداب الذين بلغت نسبتهم ٢٥,٢٪ وتأتى فى المرتبة الاولى . أما الكليات التى جاءت فى المرتبة التالية بعد الآداب فأنها الهندسة ، التجارة ثم ا لزراعة يذكر ان نسبة المبحوثين بلغت ١٤,٩٪ بالنسبة لكلية الهندسة ، ١٤٪ بالنسبة لكلية التجارة و ٩,٣٪ بالنسبة لكلية الزراعة .

ومن الجدير بالذكر أن عينة البحث شملت مبحوثين من كليات أخرى وهى الصيدلة والتربية والعلوم والطب والدراسات العربية والحقوق والخدمة الاجتماعية ، وهى تتصف جميعها - فيما عدا الصيدلة ، التربية والعلوم ، بانخفاض نسبة المبحوثين .

هذا وتبلغ النسبة الاجمالية فى التخصصات العلمية ٥٣,٣٪ ، بينما تبلغ هذه النسبة ٤٦,٧٪ بالنسبة للتخصصات الادبية ومع ذلك فإنه ينبغى التحفظ على مثل هذا الاستنتاج خاصة وأن نسبة المبحوثين من خريجى كلية الآداب تشكل ربع العينة الاجمالية وهى اعلى نسبة فى العينة ـ يذكر أن كلية الاداب تحتل المرتبة الأولى بالفعل من حيث نصيبها النسبى من اجمالى الخريجين من جامعة المنيا وذلك خلال الفترة ما بين ١٩٨٣/٨٢ـ ١٩٩١/٩٠(٢٨)

كما عنيت الدراسة بالحصول على معلومات تتعلق بمستوى المهارات والخبرات المهنية لدى الخريجين حيث إن ذلك له علاقة بزيادة فرص الحراك المهنى المتاحة أمامهم بالخارج . وقد سئل المبحوثون عن المهارات والخبرات المهنية مثل الحاسب الآلى واللغات الاجنبية والآلة الكاتبة وتم تصنيف مستويات المهارة الى ثلاثة مستويات (عالية ـ متوسطة ـ عادية). وقد تبين أن نسبة كبيرة من المبحوثين بلغت ٧١٪ لديها خبرات ومهارات فى المستوى العادى وهى أقرب إلى المعلومات العامة منها الى الخبرات والمهارات المتخصصة . أما المبحوثون الذن ليست لديهم خبرات أو مهارات من أى نوع وأى مستوى فقد بلغت ١٦,٨٪ .

ومن ناحية أخرى ، فإن الغرض الأساسى من السفر له دلالة مهمة فى تيسير أو عرقلة المبحوثين فى تحسين مكانتهم المهنية اثناء عملهم بالخارج . وينطبق هذا على المرافقين خاصة الرجال الذين يعتبرون الحصول على عمل شرطا اساسيا لاستمرارهم هم واسرهم فى العمل بالخارج. وقد بلغت نسبة المبحوثين الذين هاجروا فى الأساس

بغرض العمل ٨٠,٤٪ ، بينما بلغت نسبة الذين هاجروا بغرض مرافقة الاسرة ١٩,٦٪

وينبغى التحفظ على نسبة المبحوثين الذين ذكروا انهم هاجروا فى الاساس بغرض العمل حيث أن بعضهم ربما يكون قد تعاقد من الداخل وأخفى هذه الحقيقة - والدليل على صحة هذا الرأى أن نسبة المبحوثين الذين تعاقدوا بالخارج ٥٢,٣٪ ، بينما بلغت هذه النسبة ٤٧,٧٪ بالنسبة للمتعاقدين من الداخل .

وقد كشفت المقابلات التى أجريت مع المبحوثين تأثير الأعراف العربية والشرقية فى دفع المبحوثين من المرافقين فى حالة الرجال نحو الحرص على الحصول على عمل بالخارج . فقد أجمع معظم الرجال على القول بانهم لا يقبلون الجلوس فى المنزل فى حين تعمل زوجاتهم فى الوقت الذين يتساوون معهن فى المؤهلات العلمية والخبرات المهنية بل انهم أحسن حالا فى مثل هذه النواحى .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج معظم الدراسات السابقة التى تقرر انتقائية المهاجرين على معيار النوع لصالح الذكور ووفقا لفئات العمر لصالح صغار السن . وينطبق الشئ نفسه على الموطن الأصلى والحالة الاجتماعية حيث يتركز المهاجرون فى الحضر وغير المتزوجين (٢٩) والاختلاف الأساسى المميز لهذه الدراسة هو ما يتعلق بالحالة التعليمية والذى يرجع - كما سبقت الاشارة - الى اقتصار الدراسة على خريجى الجامعات بصفة خاصة وبدون تمثيل المستويات التعليمية الاخرى .

ظروف العمل وفرص الحراك المهنى قبل الهجرة وبعدها :

تتناول هذه الدراسة بعدا متميزا لم ينل حظا وافرا من الاهتمام وهو ربط الهجرة الخارجية بفرص الحراك المهنى لعينة خاصة من المهاجرين وهم خريجو الجامعات الحاصلون على مؤهلات جامعية أو فوقها . والافتراض الأساسى الذى تسعى هذه الدراسة الى التحقق من

صحته هو عما اذا كانت الهجرة ا لخارجية تؤثر فى زيادة فرص الحراك المهنى أو تقلصها لخريجى الجامعات الذين أتيحت لهم فرصة للعمل بالخارج . ويقاس الحراك المهنى اجرائيا فى هذه الدراسة من خلال معرفة التغير التى طرا على طبيعة المهن بعد الهجرة سواء أكان ذلك للأحسن أو للأسوأ . وقد تحقق ذلك بمقارنة نوع العمل قبل الهجرة وبعدها ومعرفة فرص الحراك واتجاهاته لدى عينة البحث ورؤية المبحوثين لظروف العمل بالخارج مقارنة بالظروف السابقة على الهجرة

والملاحظ من البيانات (جدول : ١) هو الاختلاف فى التوزيع النسبى للمبحوثين وفقا لنوع العمل قبل الهجرة وبعدها . واللافت للنظر هو ارتفاع نسبة المبحوثين الذين كانوا بدون عمل قبل الهجرة حيث بلغت نسبتهم ٣٥,٥٪ من اجمالى العينة الكلية . كما يلاحظ ارتفاع نسبة المدرسين الذين يحتلون المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتهم ١٥,٩٪ يلى ذلك المهندسون ، والأطباء ثم المحاسبون وذلك قبل الهجرة .

والمدقق فى هذه البيانات يكتشف أن الصورة قد تغيرت بعد الهجرة . وأهم ما يلاحظ هو ارتفاع نسبة المبحوثين فى الأعمال الحرفية وأعمال البيع حيث بلغت نسبتهم ١٧,٨٪ ، ١٧,٨٪ لكل منهم على التوالى . وفيما عدا ذلك ، فقد حدثت تغيرات طفيفه على المهن الأخرى أهمها الزيادة المحدودة فى نسبة المهندسين والمحاسبين والاداريين والانخفاض الطفيف فى نسبة الأطباء والصيادلة والمدرسين.

ومن الناحية الشكلية المباشرة ، فإن الهجرة الخارجية أثرت فى زيادة فرص الحراك المهنى بدليل ارتفاع نسبة المبحوثين الذين كانوا بدون عمل قبل الهجرة وتمكنوا من العمل بالخارج . ولكن من الناحية الموضوعية يلاحظ أن هؤلاء المبحوثين اضطروا بدون استثناء لقبول العمل فى مهن غير لائقة مع مؤهلاتهم حيث إنهم تركزوا فى الأعمال الحرفيه واعمال البيع . ومن المعروف حسب خبرة الباحث أن مثل هذه

الأعمال هى أقل الاعمال تميزا نظرا لانخفاض الراتب الشهرى وتقلب ظروف العمل .

ومن الجدير بالذكر أن المبحوثين الذين كانوا بدون عمل قبل الهجرة هم الأسوأ حظا من حيث الأعباء والمعاناة التى يتحملونها فى ترتيب سفرهم للخارج . فقد أشار عدد منهم إلى انهم بدءوا يعملون مع اقاربهم واصدقائهم فى حرف يدوية قبل الهجرة كنوع من التدريب غير النظامى على مثل هذه الحرف . ولاشك أن ذلك أمر ايجابى خاصة أن ظروف سوق العمل تتطلب بالضرورة إعادة تكيفهم مع هذه المستجدات على الأقل لأنه بديل أفضل من تعرض هؤلاء الخريجين للتعطل بل والانحراف . كما تضطرهم ظروفهم المعيشية لاتباع طرق غير مشروعه وأساليب غير مباشرة للهجرة الى الخارج . فقد حصل بعضهم على تأشيره عمرة ثم حاول الحصول على عقد عمل ، بينما تمكن بعضهم من السفر بتأشيرة دعوه أو زيارة لاقاربهم من الدرجة الأولى واتبع الأسلوب نفسه فى الحصول على عمل . ولاشك أن ذلك يبرر قبولهم لأى فرصة عمل بالخارج لأنها بديل افضل لما كان متاحا لديهم قبل الهجرة.

ويمكن القول" ان الحراك الافقى هو السمة السائدة على نسبة كبيرة من المبحوثين بلغت ٥٢,٣٪ ، فى حين بلغت نسبة الذين حققوا حراكاصاعدا ٣٧,٤٪ بينما بلغت هذه النسبة ١٠,٣٪ بالنسبة للذين حققوا حراكا هابطا .

وقد لوحظ ان الاطباء والصيادلة وكذلك المدرسون غالبا ما يعملون فى تخصصاتهم نفسها سواء قبل الهجرة أو اثناء عملهم بالخارج . وقد اكدت مقابلاتنا مع بعض المبحوثين صحة ذلك حيث اشار المبحوثون فى هذه التخصصات إلى انهم يحرصون فى البحث عن عمل بالخارج على التعاقد على أعمال فى مجال التخصص نفسه حتى لو أدى ذلك إلى تأخير سفرهم .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسة التى اجريت فى المدينة المنوره بالمملكة العربية السعودية عن الحراك المهنى للمهاجرين حيث اتضح أن الحراك المهنى الأكثر وضوحا هو المتعلق بتحول المتعطلين عن العمل الى فئة العاملين . كما خلصت الدراسة الى الاستنتاج الاخير نفسه الذى مؤداه ان اصحاب المهن ذات المستوى المرتفع هم اكثر الفئات محافظة علىمهنهم بعد الهجرة (٣٠) .

وللتغلب على القصور فى الاجراء السابق المستخدم لقياس الحراك المهنى ، استخدم معيار آخر وهو رؤية المبحوثين لظروفهم الحالية فى العمل بالخارج مقارنة بظروفهم السابقة وذلك وفقا لخمسة جوانب رئيسية وهى

١ ـ ساعات العمل
٢ـ ملاءمة العمل للمؤهل
٣ـ الراتب الشهرى
٤ـ ملاءمة العمل للتخصص
٥ـ فرص الترقية .

وتوضح البيانات (يجدول : ٢) انه لا توجد اختلافات كبيرة بين هذه الظروف فيما يتعلق بساعات العمل وكذلك ملاءمة العمل للمؤهل . وعلى العكس من ذلك ، فقد أجمعت نسبة كبيرة من المبحوثين أن الظروف السابقة للعمل أفضل بكثير من الظروف الحالية فيما يتعلق بملاءمة العمل للتخصص وفرص الترقية .

اما المعيار الأساسى الذى يميز ظروف العمل بالخارج فهو الراتب الشهرى حيث اتفق ما يزيد على نصف المبحوثين على ذلك مما يؤكد أهمية الاعتبارات المادية والاقتصادية كأهم العوامل المشجعة على الهجرة الخارجية .

ولتلخيص هذه البيانات وعرضها عرضا كميا ، فقد تم تصنيف المبحوثين الى خمس فئات رئيسية حسب درجة التحسن أو التدنى فى مكانتهم المهنية وظروف العمل كالتالى : ـ

١- اولئك الذين حققوا تحسنا ملحوظا
٢- اولئك الذين حققوا تحسنا محدودا
٣- اولئك الذين لم تتغير ظروفهم .
٤- اولئك الذين حققوا تدنيا محدودا .
٥- اولئك الذين حققوا تدنياً ملحوظا.

واللافت للنظر مره أخرى هو ارتفاع نسبة المبحوثين الذين قرروا عدم وجود فروق بين ظروف العمل الحالية والسابقة حيث بلغت ٣٢,٧٪ وهى أعلى نسبة . كما يلاحظ انخفاض نسبة المبحوثين الذين حققوا تحسنا ملحوظا حيث بلغت ٤,٧ ٪ . أما بقية المبحوثين فإنهم يتركزون فى المستويات الوسطى حيث انهم إما يكونوا قد حققوا تحسنا محدودا أو يكونون قد حققوا تدنيا محدودا . (جدول : ٣) .

وكإجراء ثالث لقياس الحراك المهنى ، فقد سأل المبحوثون عن الفرص المتاحة أمامهم لتغيير المهن اثناء العمل بالخارج على إعتبار ان ذلك من أهم المؤشرات لتقدير فرص الحراك المهنى المتاحة امامهم . وقد أظهرت البيانات أن المبحوثين الذين اتيحت لهم فرصة لتغيير مهنهم بالخارج بلغت نسبتهم ١٩,٦٪ فقط من اجمالى العينة . ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء المبحوثين كانوا يعملون فى مهن متدنية كباعة ، أو سائقين أو عمال يدويين .

وأخيرا ، فقد سال المبحوثون عن آرائهم فى أهمية الاعتبارات المادية مقابل الاعتبارات الاجتماعية فى تحديد المكانة المهنية . ومرة أخرى ، فقد لوحظ اتفاق ما يزيد على نصف المبحوثين على أهمية الاعتبارات المادية حيث إتضح أن الراتب العالى هو أهم شرط لديهم فى البحث عن عمل بالخارج وان انخفاض الراتب هو اهم سبب لرفضهم بعض فرص العمل التى اتيحت امامهم .

وتتفق هذه النتائج مع الدراسة التى أجريت عن العمالة فى دول الخليج العربى حيث اتضح أن معظم الوافدين يتطلع الى تغيير مكان العمل إذا حصلوا على زيادة فى راتبهم الشهرى (٣١) .

كما تتفق مع نتائج الدراسة التى اجراها ابراهيم عويس عن هجرة المصريين الذي يقرر فيها أن خريجى الجامعات لديهم الأسباب التى تدعوهم للهجرة الى البلاد العربية أهمها زيادة الطلب علىخدماتهم والارتفاع الملحوظ فى راتبهم الشهرى الذى يصل إلى اضعاف ما يحصلون عليه فى موطنهم الاصلى (٣٢) .

الهجرة العائدة والحراك المهنى :

بقدر ما تهتم هذه الدراسة بتحليل التغير الذى طرأ على الأوضاع المهنية للمبحوثين اثناء العمل بالخارج ، فأنها تولى اهتماما خاصا بتحليل العلاقة بين الهجرة العائدة وفرص الحراك المتاحة ومن أهم المتغيرات التى لها علاقة بهذه القضية قطاعات العمل التى يتجه اليها المبحوثون بعد العودة وتفكيرهم فى العودة للعمل بقطاع الحكومة خاصة أولئك الذين تركوا وظائفهم بالحكومة وهاجروا للخارج وكذلك المشروعات الاستثمارية التى يخططون لتنفيذها بعد العوده من الخارج ومدى اسهام هذه المشروعات فى فتح فرص جديدة للعمل لاولئك الذين لم تتح لهم فرصة للهجرة الى الخارج .

ومن المعروف أن هناك اتجاها عاما بين أفراد المجتمع المصرى يتمثل فى تفضيلهم للعمل بالحكومة على اساس انه عمل مضمون ويكفل للفرد وأسرته دخلا ثابتا طوال فترة عمله أو بعد احالته للتقاعد . وقد اهتمت الدراسة بمعرفة مدى تأثير الهجرة الخارجية فى تغيير مثل هذا الاتجاه وذلك بسؤالهم عن تفكيرهم للعودة للعمل بالحكومة . وقد جاءت

النتائج مثيرة ولافتة للانتباه حيث اتضح أن ٥٤,٢٪ من المبحوثين لم يكن لديهم عمل بالحكومة قبل الهجرة . أما المبحوثون الذين كانوا يعملون بالحكومة من قبل ، فان معظمهم قد قرر انهم سيعودون لوظائفهم بعد العودة من الخارج .

ويمكن القول أن الهجرة تؤثر بطريقة غير مباشرة فى زيادة فرص العمل بالمجتمع المصرى لأنها تخفف من الضغط المتزايد عليها من قبل الخريجين حيث تتجه نسبة منهم للهجرة للخارج مما يفسح المجال لغيرهم للاستفادة من هذه الفرص . ومع ذلك ، فان الهجرة الخارجية لم تؤثر تأثيرا كبيرا فى تغيير اتجاهات المهاجرين نحو العمل بالحكومة بدليل ثبات هذا الاتجاه لدى معظم المبحوثين بل وتفكيرهم الفعلى فى العودة للعمل بالحكومة ، ولم تؤثر كذلك فى تغيير التخصصات المهنية او اكتساب خبرات مهنية جديدة بدليل حرص العائدين للعودة الى الوظائف نفسها التى كانوا يشغلونها قبل الهجرة .

يذكر ان هذه النتائج تتفق مع نتائج احدى الدراسات التى اجريت على المهاجرين العائدين من الولايات المتحدة الامريكية حيث اتضح انهم لم يستفيدوا من الخبرات والمهارات المهنية اثناء عملهم بالخارج لانهم لم يتمكنوا من استغلالها فى اوطانهم الأصلية بعد العودة (٣٣) .

ويفترض كذلك أن العائدين من الخارج ربما يسهمون بمشروعاتهم الاستثمارية التى يمكن لبعضهم تنفيذها فى توفير مزيد من فرص العمل مما يقلل من ظاهرة البطالة . وقد تحرت الدراسة عن مثل هذا الافتراض بسؤال المبحوثين عن تصوراتهم واقتراحاتهم وافكارهم التى تراودهم عن نوعية المشروعات والعمالة المطلوبة . وقد اتضح ان ثلثى المبحوثين تراودهم فكرة مشروع استثمارى خاص بهم بعد العودة من الخارج وان هناك فرصا متنوعة للعمل فى مثل هذه المشروعات . وحتى مع تحفظنا على مصداقية هذه البيانات التى تتعلق بالاتجاهات والاراء لا بالسلوك الفعلى ، الا انها تعطى بعض الدلائل على امكانية

اسهام الهجرة فى توفير فرص جديدة للعمل لو هيئ المناخ لتشجيع مثل هذه المشروعات الاستثمارية .

المتغيرات التفسيرية للعلاقة بين الهجرة والحراك المهنى :

خلصت الدراسة فى الجزء السابق الى استنتاج اساسى مؤداه ان هناك علاقة ايجابية بين الهجرة الخارجية والحراك المهنى حيث اتضح ان هناك تباينا بين المهن التى كان يعمل بها المبحوثون قبل الهجرة مقارنة بتلك التى كانوا يعملون بها بعد الهجرة . ومع ذلك ، فان السمة الغالبة على معظم المبحوثين كانت هى الحراك الأفقى حيث لوحظ ان نسبة بلغت ٥٢,٣٪منهم حققت هذا النوع من الحراك ، فى حين بلغت نسبة المبحوثين الذين حققوا حراكا صاعدا ٣٧,٤ ٪ وبلغت هذه النسبة ١٠,٣٪ بالنسبة الذين حققوا حراكا هابط .

وتسعى الدراسة فى هذا الجزء الى تحليل المتغيرات التفسيرية لطبيعة العلاقة بين الهجرة الخارجية والحراك المهنى ، حيث يفترض أن اتجاهات الحراك تختلف باختلاف الخصائص الاجتماعية لعينة البحث والتى تحددت في السن ، والنوع، والحالة الاجتماعية ، والموطن الاصلي ، والمؤهل التعليمي ، والخبرات والمهارات المهنية وطبيعة التعاقد. وللمقارنة بين المبحوثين وفقا لهذه المتغيرات تم استخدام الاختبار الاحصائى كا^{2} للوقوف على الفروق الاحصائية بين المبحوثين فى هذه المجموعات الثلاث.فمن المعروف أن هذا الاختبارمن انسب الأساليب الاحصائية للمقارنة بين العينات الفرعية (٣٤) .

ويلاحظ من البيانات المتعلقة بالسن أن هناك فروقا احصائية دالة معنويا بين المبحوثين فى هذه المجموعات . من أهم هذه الاختلافات ان نسبة كبيرة من صغار السن وبالتحديد فى الفئة العمرية (أقل من ٣٠ سنة) حققوا حراكا صاعدا حيث بلغت هذه النسبة ٦٢,٥٪ (جدول رقم : ٨) . أما كبار السن فيلاحظ أن الغالبية العظمى منهم قد حققت حراكا أفقيا . لذلك ، فإن صغار السن هم أحسن الفئات حظا فى فرص

الحراك الصاعد حيث أنهم يشكلون ٦٢,٥٪ من اجمالى المبحوثين الذين حققوا حراكا صاعدا.

وقد اختلف هذا الأمر بالنسبة لمتغير النوع حيث اتضح عدم وجود فروق احصائية بين المبحوثين فى هذه الناحية . فالغالبية العظمى من الذكور والذين بلغت نسبتهم ٨٠,٤٪ من اجمالى العينة الكلية تتوزع بالتساوى تقريبا بين الحراك الصاعد والحراك الافقى والحراك الهابط .ومع ذلك فإن الفرق الوحيد بين النوعين هو أن ثلثى نسبة الاناث (٦٦,٧٪) حققت حراكا أفقيا ، فى حين انخفض نصيبهن النسبى من الحراك الصاعد والحراك الهابط .

والحالة الاجتماعية للمبحوثين لها علاقة إيجابيه بزيادة فرص الحراك المهنى لدى العاملين بالخارج . فمن الملاحظ أن المبحوثين غير المتزوجين أحسن حظا من المتزوجين فى فرص الحراك الصاعد. ففى حين ارتفع النصيب النسبى للمبحوثين غير المتزوجين من اجمالى الذين حققوا حراكا صاعدا ، انخفض نصيبهم النسبى من اجمالى الذين حققوا حراكا هابطا ، بينما حدث العكس تماما بالنسبة للمبحوثين المتزوجين (انظر جدول رقم : ٩)

ولا توجد فروق احصائية ذات دلالة معنوية بين الريفيين والحضريين فى فرصهم لتحقيق نوع معين من الحراك المهنى . ويلاحظ أن المبحوثين يتوزعون بالتساوى تقريبا بين الحراك الصاعد والحراك الأفقى بعد تمثيلهم النسبى للعينة الكلية .

وتكشف البيانات عن وجود فروق طفيفه بين المبحوثين فى فرص الحراك المهنى وفقا لمؤهلاتهم التعليمية . أهم هذه الفروق أن الخريجين من كليات الطب والصيدلة والهندسة ومعهم كلية التربية والدراسات العربية يعملون فى تخصصاتهم نفسها التى كانوا يعملون بها قبل الهجرة . وينطبق هذا على كلية الطب بصفة خاصة التى يعمل كل

الخريجين منها فى تخصصاتهم نفسها . لما الخريجون من ا لآداب والزراعة والتجارة ، فإن نصفهم تقريبا كانوا بدون عمل قبل الهجرة وتمكنوا من العمل بالخارج. كذلك تجدر الإشارة الى ان معظم المبحوثين الذين حققوا حراكا هابطا من خريجى الكليات النظرية .

كذلك توجد فروق احصائية (وأن كانت غير دالة معنويا). بين المبحوثين وفقا لمهاراتهم وخبراتهم المهنية . من أهم هذه الاختلافات أن المبحوثين الذين لديهم مستوى عال ومستوى متوسط من الخبرات والمهارات كانوا أحسن حظا من اولئك الذين لديهم مستوى عادى او لايوجد لديهم أية خبرات ومهارات فيما يتعلق بنمط الحراك الذى حققوه . أما عدم دلالة هذه الفروق ، فأنه يرجع على أن النسبة الأكبر من المبحوثين (٧١٪) لديها مستوى عادى من الخبرات والمهارات التى لا يعتقد أنها ذات تأثير مباشر فى المكانة المهنية .

كذلك لا توجد فروق بين المبحوثين الذين تعاقدوا بالداخل وأولئك الذين تعاقدوا بالخارج فيما يتعلق بفرص الحراك المهنى المتاحة أمامهم بالخارج . وأهم ما يذكر فى هذه الناحية أن المبحوثين فى الحالتين تساووا فى نصيبهم النسبى من الحراك الصاعد ، بينما لا توجد اختلافات كبيرةبينهم فى نصيبهم من الحراك الأفقى والحراك الهابط . ومع ذلك ، فإن المتعاقدين بالخارج ربما يكونوا أحسن حظا من المتعاقدين بالداخل فى هذه الناحية .

هذا ، وقد عنيت الدراسة بتحليل التاريخ المهنى للمبحوثين وذلك للكشف عن مدى تأثير الهجرة فى تشجيع المبحوثين على اكتساب خبرات ومهارات مهنية وانعكاس ذلك على تغيير لمهنهم وتخصصاتهم خلال العمل بالخارج. كما يهدف هذا الاجراء الىالتحقق من كون هذه التغيرات مؤقته أثناء العمل بالخارج أم انها تغيرات دائمة حتى بعد العودة من الخارج . وقد تم تفسير هذه التغيرات فى ضوء نوع التخصص (نظرى أم تطبيقى) والنوع والحالة العملية للمبحوثين . كما

عزز الباحث البيانات المتعلقة بهذه الناحية بالمعلومات والملاحظات التى حصل عليها من خلال مقابلاته مع بعض المبحوثين .

توضح البيانات أن الاطباء والصيادلة والمهندسين والمدرسين يعملون فى تخصصاتهم نفسها سواء قبل الهجرة أو اثناء العمل بالخارج أو بعد العودة من الخارج . وتكشف تحليلاتنا للتاريخ المهنى للاطباء والصيادلة والمهندسين عن ظاهرة الاستقرار المهنى بينهم حيث انهم ـ كما يقررون ـ يحرصون كل الحرص على العمل فى تخصصاتهم خاصة أثناء وجودهم بالخارج . وقد ظل هذا الاتجاه ثابتا بينهم حتى على مستوى خططهم للمشروعات الاستثمارية بعد عودتهم من الخارج . فقد لوحظ ان تصورات الأطباء والصيادلة لها علاقة وثيقة بتخصصاتهم (على سبيل المثال : صيدلية ، عيادة ، مستشفى أو مستلزمات طبية) وينطبق هذا تماما على المهندسين الذين توافقت آراؤهم ومقترحاتهم مع تخصصاتهم العلمية والمهنية الدقيقة .وعلى سبيل المثال ، فأن المهندسين المدنين يخططون لمشروعات فى مجال المقاولات والمعمار ، بينما يفكر المهندسون الميكانيكيون فى فتح ورش أو مصانع صغيرة .

وغالبا ما يعمل المدرسون فى تخصصاتهم قبل الهجرة ويحرصون على العمل فى مجال التدريس أثناء وجودهم بالخارج . ولكن أحيانا ما يضطر بعضهم والمرافقون منهم بوجه خاص للعمل فى غير تخصصاتهم على أساس أن ذلك يكون أفضل بالنسبة لهم من الجلوس بدون عمل .

وكذلك الحال بالنسبة للمحاسبين الذين يحرصون علىالعمل فى تخصصاتهم نفسها ولكنهم أقل حظا فى هذه الناحية من الأطباء والمهندسين وحتى المدرسين . فقد لوحظ أن نسبة كبيرة منهم كانوا بدون عمل قبل الهجرة ، بينما أضطر نصفهم تقريبا للعمل فى أعمال البيع كمندوبى مبيعات وهو ما يختلف عن كادرهم الوظيفى وتخصصهم الدقيق كمحاسبين . بل قال بعض المبحوثين فى هذه الفئة اثناء مقابلاتنا

معهم أن عملهم الفعلي يختلف عن العمل الذين تعاقدوا عليه كمحاسبين حيث إنهم فى الواقع أشبه بالمحصلين فى المحال التجارية الصغيرة .

أما بقية التخصصات وأهمها الآداب ، الدراسات العربية ، الحقوق والزراعة والعلوم ، فلا يوجد نمط عام بينهم . ويمكن القول ان معظم المبحوثين فى مثل هذه التخصصات لا يعطون اهمية لنوع العمل وملاءمته للتخصص بقدر ما يهتمون بالحصول على أى عمل من أى نوع . والدليل على ذلك أن نسبة كبيرة منهم بدءوا بالفعل قبل الهجرة العمل فى مهن وحرف لا علاقة لها بتخصصاتهم المهنية مثل العمل كنجارين ، وباعة ، ونقاشين ، وسباكين أو ميكانيكيين وغالب الظن ، أن التغيير الذى طرأ على مهن هؤلاء المبحوثين وتخصصاتهم لم يكن حالة عارضة حيث إنهم استمروا فى العمل بهذه التخصصات اثناء وجودهم بالخارج ويخططون لبدء مشروعات خاصة بهم فى مثل هذه التخصصات بعد عودتهم من الخارج .

وتوجد اختلافات نسبية بين المبحوثين وفقا للنوع . فقد اتضح أن الاناث اكثر حرصا من الرجال فى العمل فى تخصصاتهم نفسها ومبرر ذلك ان الاناث أقل استعدادا بل وقدره على تغيير مهنهن وتخصصاتهن علاوة على أن نصفهن تقريبا يعملن فى مجال التدريس وهو من المجالات التى تتصف بالاستقرار المهنى . ولا يوجد لدى ا لاناث تصورات واضحة عن مشروعات يخططن لها بعد العودة من الخارج والذي قد يكون له علاقة بتبعية المرأة للرجل فى الأمور المتعلقة بالنواحى الاقتصادية أو المادية . ومع ذلك فان أفكار النسبة القليلة منهن حول المشروعات الاستثمارية جاءت مطابقة لطبيعتهن الانثوية .(مثل مشروع مشغل ملابس أو محل كوافير).

ومن ناحية أخرى ، فقد اهتمت الدراسة بتحديد المتغيرات التى لها علاقة باتجاهات المبحوثين نحو العودة للعمل بالحكومة . وقد تبين أن المدرسين هم أكثر الفئات ميلا للعمل بالحكومة بعد العودة يليهم المبحوثون الذين كانوا بدون عمل قبل الهجرة الى الخارج وقد اختلف

الأمر بالنسبة للمبحوثين الذين يميلون للعمل لحسابهم الخاص أو ا لعمل بالقطاع الخاص ، فقد اتضح أن معظم هؤلاء المبحوثين من الذين كانوا بدون عمل أو من أصحاب المهن والحرف التخصصية كالاطباء . والصيادلة والمهندسون والمحاسبون .

ويرجع تفضيل المدرسين للعمل بالحكومة الى ثقتهم فى العودة الى أعمالهم السابقة بالحكومة علاوة على ما يدره عليهم هذا العمل من مكاسب مادية متميزه خاصة الدروس الخصوصية أو فصول التقوية كما يتردد الآن فى المجتمع . أما اصحاب المهن والحرف التخصصية فأن بعضهم يفضل العمل لحسابهم الخاص أو العمل بالقطاع الخاص وبعضهم الآخر يفضل الجمع بين قطاع الحكومة والقطاع الخاص . ويميل هؤلاء الى القطاع الخاص لأن طبيعة تخصصاتهم تيسر لهم الحصول على مزايا وحوافز مادية أفضل مما يحصلون عليه من قطاع الحكومة . ولكن المبحوثين الذى كانوا بدون عمل فأنهم مضطرون للعمل بالقطاع الخاص أو العمل فى بعض الحرف الفردية وذلك لانه لا يوجد لديهم عمل بديل .

ويمكن القول على ضوء هذه البيانات أن الهجرة الخارجية تسهم فى التخفيف من حدة ظاهرة البطالة لأن نصف المبحوثين المهاجرين للخارج يفكرون فى العمل لحسابهم الخاص أو بالقطاع الخاص بعد الهجرة وأن نسبة كبيرة من هذه الفئة كانت بدون عمل قبل الهجرة وأصبحوا قادرين على العمل لحسابهم الخاص بعد عودتهم من الخارج.

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحليل طبيعة العلاقة بين الهجرة الخارجية والحراك المهنى وذلك بتحديد التغيرات التى طرأت على

الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعاملين بالخارج والكشف عن نواحى الارتقاء والتدنى نتيجة لهذه التغيرات ومعرفة المتغيرات المفسرة لذلك . وتفترض الدراسة فى هذا الشأن أن الهجرة تؤدى إلى تغيير المهن الأساسية للمهاجرين لأن هناك علاقة سلبية بينها وبين الحراك الصاعد وأنها تؤثر فى توفير فرص جديدة للعمل لغير المهاجرين.

ويمكن على ضوء أهداف الدراسة وفروضها عرض النتائج التى توصلت اليها على النحو التالى :

أولا : يتصف المهاجرون فى عينة البحث بخصائص متميزه أهمها انهم من الفئات العمرية المتوسطة وأن الغالبية العظمى منهم من الذكور وينتمون الى أصول حضرية علاوة على ما لديهم من مهارات وخبرات مهنية بجانب مؤهلهم الجامعى .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج معظم الدراسات السابقة التى تجمع علىانتقائية المهاجرين وفقا للنوع والسن والموطن الأصلى . والاختلاف الوحيد فى هذه الدراسة هو ما يتعلق بالحالة التعليمية حيث اقتصرت هذه الدراسة على خريجى الجامعات فقط الحاصلين على مؤهلات جامعية ولم يتم تمثيل المستويات التعليمية الأخرى دون المستوى الجامعى .

ثانيا : كشف الدراسة عن عدد من الأدلة التى تؤيد تأثير الهجرة فى تغيير المبحوثين لمهنهم الأساسية . فقد اتضح أن هناك اختلافات ملحوظة فى التوزيع النسبى للمبحوثين وفقا لنوع العمل وطبيعة المهن قبل الهجرة وبعدها . اهم هذه الاختلافات هو ارتفاع نسبة المبحوثين الذين كانوا بدون عمل قبل الهجرة والتى اختفت تماما بعد الهجرة . كذلك الارتفاع الملحوظ فى نسبة العاملين بالإعمال الحرفية واعمال البيع بعد الهجرة مع تغيرات طفيفة فى المهن الأخرى إما بالزيادة أو بالنقصان.

وقد اتضح من تحليل التاريخ المهنى للمبحوثين أن تغيير بعض المبحوثين لمهنهم وتخصصاتهم يتأثر ببعض المتغيرات أهمها التخصص والنوع والحالة العملية للمبحوثين ، حيث تبين :-

أ - أن المهن الفنية والتخصصية كالاطباء والصيادلة والمهندسين وكذلك المدرسين هى أكثر المهن التى تتصف بالاستقرار المهنى حيث يحرص أصحابها على العمل فى نفس تخصصهم سواء قبل الهجرة أو أثناء العمل بالخارج أو بعد العودة من الخارج .

ب - أن التخصصات النظرية مثل الآداب ، الدراسات العربية ، الحقوق ومعهم الزراعة والعلوم لا تتصف بنمط عام . وقد اتضح ان معظم المبحوثين فى هذه التخصصات لا يهتمون بنوع العمل بقدر ما يهتمون بالحصول على أى عمل . بل تبين ان نسبة من هؤلاء المبحوثين (فى هذه التخصصات) مارست بالفعل العمل فى حرف يدوية قبل الهجرة واستمر ذلك اثناء عملهم بالخارج .

جـ - اتضح أن الاناث اكثر حرصا من الرجال فى العمل فى نفس التخصصات المهنية ، ربما لعدم استعداد الاناث أو عدم قدرتهن على تغيير مهنهن أو ا لعمل فى بعض الأعمال الخاصة كالحرف التى يقبل عليها بعض مريجى الجامعات هذه الفترة.

د - اتضح أن الحالة العملية لها علاقة باستعداد المبحوثين لتغييرهم لمهنهم وتخصصاتهم ، حيث تبين أن المبحوثين الذين كانوا بدون عمل هم الأكثر ميلا للعمل فى حرف يدوية مثل العمل كنجارين ، باعة ، أو سباكين ، يذكر أن هذا التغير لم يكن مؤقتا حيث استمر اثناء العمل بالخارج ويتوقع أن يظل بعد العودة .

وتدلل هذه الاستنتاجات علىصحة الفرض الأول للدراسة ومؤداه أن هناك علاقة إيجابيه بين الهجرة الخارجية وبين تغيير المهاجرين لمهنهم الأساسية .

ثالثا : توضح البيانات أن الحراك الأفقى هو السمة السائدة على معظم المهاجرين العاملين بالخارج . ومن أهم الشواهد على ذلك :

أ ـ ارتفاع نسبة المبحوثين الذين حققوا حراكا أفقيا حيث بلغت نسبتهم ٥٢,٣٪ . فى حين بلغت نسبة الذين حققوا حراكا صاعدا ٣٧,٤٪ ، بينما بلغت هذه النسبة ١٠,٣٪ بالنسبة للذين حققوا حراكا هابطا.

ب ـ ارتفاع نسبة المبحوثين الذين أشاروا إلى عدم وجود فروق بين ظروف العمل الحالية والظروف السابقة على الهجرة حيث بلغت هذه النسبة ٣٢,٧٪ ، وهى أعلى نسبة . كذلك يتبين انخفاض نسبة المبحوثين الذين حققوا تحسنا ملحوظا حيث بلغت ٤,٧٪ فقط .

جـ ـ يوجد اتفاق بين بعض المبحوثين خاصة أصحاب المهن التخصصية على حرصهم الشديد للعمل فى نفس تخصصاتهم وكوادرهم الوظيفية سواء قبل الهجرة أو اثناء العمل بالخارج أو بعد العودة .

وتؤيد هذه الشواهد صحة الفرض الثاني للدراسة ومؤداه إن هناك علاقة سلبية بين الهجرة الخارجية وبين تحقيق المهاجرين لمكانة مهنية أفضل من مكانتهم المهنية السابقة قبل الهجرة . فمن الملاحظ أن الاستقرار المهنى وليس التحسن فى المكانة المهنية هو الطابع الغالب على معظم المبحوثين .

رابعا : تحددت أهم المتغيرات التفسيرية لزيادة فرص الحراك المهنى الصاعد لدى بعض المبحوثين ونقصها لدى بعضهم الآخر فى متغير السن ، والحالة الاجتماعية والتخصص الاكاديمى والراتب الشهرى . فقد اتضح أن صغار السن وغير

المتزوجين وخريجى الكليات العملية أحسن حظا فى فرص الحراك المهنى الصاعد مقارنة بغيرهم من المهاجرين ، كذلك يعتبر الراتب الشهرى من أهم الاعتبارات المؤثرة فى الأوضاع الإجتماعية وفى المكانة المهنية
للعاملين بالخارج . فقد لوحظ اتفاق ما يزيد على نصف المبحوثين على أن الراتب الشهرى هو المعيار الأساسى الذى يميز ظروف العمل بالخارج وأنه أهم شرط فى البحث عن عمل أو المفاضلة بين فرص العمل المتاحة.

خامسا : تسهم الهجرة الخارجية اسهاما محدودا فى توفير فرص جديدة للعمل لغير المهاجرين وفى التخفيف من حدة البطالة بالمجتمع المصرى ، حيث اتضح :-

أ - ان ثلثى المبحوثين تراودهم فكرة التخطيط لمشروع استثمارى خاص بعد العودة من الخارج وأن معظم هذه المشروعات ربما تحتاج الى عاملين فى التخصصات المختلفة .

ب - ان نصف المهاجرين بالخارج يفكرون فى العمل لحسابهم الخاص أو العمل بالقطاع الخاص بعد الهجرة وأن نسبة كبيرة منهم كانوا بدون عمل قبل الهجرة واصبحوا قادرين على العمل لحسابهم الخاص بعد الهجرة .

ومع ذلك ، فأنه ينبغى التحفظ على هذه النتائج حول أهمية الهجرة ، خاصة الهجرة العائدة ، فى توفير فرص عديدة للعمل لغير المهاجرين . وأهم ما يذكر فى هذه الناحية أن هذه الاستنتاجات قد بنيت على أساس آراء المبحوثين واتجاهاتهم وليس على أساس سلوكهم الفعلى وهناك فرق كبير بين الاتجاهات والسلوك الفعلى.

كما أن المشروعات المقترحة ذات طبيعة خاصة ودورها محدود فى توفير فرص عمل حقيقية . فمعظم هذه المشروعات محدودة النطاق وتعتمد فى ادارتها وتشغيلها على أصحابها فقط

ونادرا ما تحتاج الى عدد كبير من العمال . وفى حالة حاجة بعضها إلى عمالة ، فأنها اما ستكون متخصصة للغاية وتحتاج الى مهارات وخبرات مهنية دقيقة أو ستكون عمالة يدوية غير مؤهلة كعمال الخدمات أو السعاه وهو ما لايسهم اسهاما حقيقيا فى حل مشكلة البطالة .

ووفقا لهذا ، فأن الدراسة لم تصل الى شواهد كافية تؤيد صحة الفرض الثالث بأن هناك علاقة ايجابية بين الهجرة الخارجية وبين اتجاه بعض المهاجرين العائدين من الخارج نحو توفير فرص جديدة للعمل لغير المهاجرين .

توصيات الدراسة

على ضوء النتائج التىخلصت إليها الدراسة ، فأنها توصى بما يلى :-

١- ضرورة توفير معلومات وبيانات شاملة ودقيقة وحديثة عن الهجرة الخارجية ومن الأفضل العمل بنظام موحد للمعلومات تجنبا لحدوث التضارب ولتقليل الاخطاء الشائعة فى تحليلها .

٢ - لابد من مراعاة التنسيق بين كافة الاجهزة والمؤسسات المعنية برسم سياسة الهجرة . ولابد من وضع برنامج عمل مشترك لكل هذه الاجهزة يعمل به وفق خطة زمنية محددة ويراعى فيه المستجدات المحلية والاقليمية والخارجية المؤثره فى هذه السياسة .

٣ - توصى الدراسة بانشاء وحدات بحثية متخصصة لاجراء دراسات تتبعية دورية للتطورات التى طرأ أولا يزال على أسواق العمل داخليا وخارجيا لمعرفة اوضاع التشغيل وديناميت الطلب على العمل وكذلك فرص العمل المتاح بالخارج . ويتوقع أن يستفاد بهذه الدراسة فى وضع سياسات واقعية للهجرة الخارجية .

٤- لمساعدة المهاجرين العائدين من الخارج على التكيف فى سوق العمل المحلية ، توصى الدراسة بضرورة توافر معلومات حديثة ودقيقة حول فرص العمل المتاحة والبدائل المطروحة فى أسواق العمل

المحلية وكذلك وضع برامج تدريبية متخصصة أو برامج للتدريب التحويلي لهؤلاء العائدين إذا اقتضت الضرورة ذلك .

٥ ـ لتشجيع المهاجرين العائدين من الخارج على توظيف مدخراتهم في وجوه الاستثمار المنتجة والمولدة للعمالة ، توصي الدراسة بتقديم المعلومات الكافية حول مجالات الاستثمار المتاحة بالداخل ، وكذلك الاجراءات المطلوبة لتنفيذ هذه المشروعات . كذلك تقديم كافة التسهيلات وازالة العراقيل المحيطة لهذه المشروعات . ويكون من المفيد إذا إجريت دراسات جدوى لهذه المشروعات وطرحت لهم نماذج تطبيقية ناجحة لمثل هذه المشروعات .

٦ـ توصي الدراسة بضرورة اعطاء أولوية للتخصصات والمهارات التي يزيد عليها الطلب الآن بالخارج وذلك بتضمينها في سياسات التعليم والتدريب على المستوى القومي . وينصح كذلك بتوعية الطلاب في مراحل مبكرة من التعليم بالمهارات النادرة والمهارات الزائدة عن الحاجة حتى يمكنهم اختيار البديل الأفضل وفقا لذلك .

٧ ـ ان موضوع الهجرة العائدة من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة . ولذلك توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع . ومن أهم القضايا البحثية دراسة واقع الهجرة العائدة وتكيفها في سوق العمل المحلية واسهامها الفعلي في زيادة فرص العمل والتغيرات المهنية المصاحبة لهذه الظاهرة وانعكاسها على اوضاع قوة العمل .

الهوامش والمراجع

١ـ عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدى ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية (حالة مصر) فى : منظمة العمل العربية ، اعمال الندوة حول الآثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية فى الوطن العربى ، عمان ، ١٩٨٩ ، ص ٣٦٧

٢ ـ محمد عبد الفتاح عبد الحميد ، دراسة بعض خصائص العمالة المصرية المهاجرة للدول العربية واتجاهاتها فى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ مؤتمر تنمية واستخدام وهجرة القوة البشرية ، القاهرة ، ١٩٨٨ م .

٣ـ محمد محمود السريانى ، الهجرة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية ، مجلة كلية التربية بجامعة أم القرى ، السعودية ، ١٩٨٢

٤ـ Have man , H.,A., The Ecological Dynamics of Careers, 1n: A.J.S. , vol. 100 , No.1 July 1994 p . p. 105-107

٥ـ إبراهيم عويس ، هجرة المصريين ، فى : انطوان زحلان (مراجعة) هجرة الكفاءات البشرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١م .ص ١٤

٦ ـ سعد الدين إبراهيم ومحمد محيى الدين ، مراجعة نقدية لدراسات هجرة العمالة المصرية للخارج . فى : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مشروع الهجرة الخارجية ، القاهرة ، ١٩٨٨م .

٧ ـ ليلى أحمد الخواجة ، ظاهرة الهجرة العائدة وانعكاساتها الاقتصادية على دول الارسال العربية فى : منظمة العمل العربية ، اعمال الندوة حول الآثار الديموجرافيه والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ١٧٢

٨ ـ كريشان كوهلى ومساعد العميم ، الأنماط المتغيره للهجرة فى الكويت ، فى : النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، العدد : ٣٢ ، ١٩٨٨ .

٩ ـ محمد محمود السريانى ، مرجع سابق .

١٠ ـ سعد الدين إبراهيم ومحمد محيى الدين ، مرجع سابق .

١١ ـ عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدى ، مرجع سابق .

١٢ ـ عبد اللطيف محمود محمد ، الانعكاسات التربوية لهجرة العمالة المصرية على بعض قضايا التعليم المصرى ، دراسات سكانية ، المجلد : ١٥ ، العدد ٧٧ ، ١٩٩٣م.

١٣ ـ عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدى : مرجع سابق .

١٤ـ Reichart , Christoph, Labor Migration and Rural Development in No. 3 Egypt, population Index vol 59,1993.

١٥ ـ محمد عبد الفتاح عبد المجيد ، مرجع سابق .

١٦ ـ عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدى ، مرجع سابق .

١٧ ـ نايف الحميدى الجحيدلى ، العمالة الوافدة فى الكويت وتنمية العمالة الكويتية ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة المنيا ، ١٩٩٢ م .

١٨ ـ محمد محمود السريانى ، مرجع سابق .

١٩ ـ سعد الدين إبراهيم ومحمد محيى الدين ، مرجع سابق .

٢٠ ـ نفس المرجع .

٢١ ـ نفس المرجع .

٢٢ ـ محمد شوقى مكى ، الحراك المهنى لأرباب الأسر المهاجرين إلى المدينة المنوره ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، العدد : ٣٤ ، ١٩٨٩م.

٢٣ ـ احمد قطنانى ، البدائل الاقتصادية فى الهجرة : فى الأمم المتحدة ، الهجرة الدولية فى العالم العربى ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، ١٩٨٥ م.

٢٤ ـ Muschkin, clars, G., consequences of Return Migrant Status For Employment in , Purce Rico ،I.M . R , Vol 27, 1993 .

٢٥ ـ Findlay , A., Arab Return Migration From - Co The Gulf co- operation council . status patterns , I.L..O., Geneva, 1989I.

٢٦ ـ ليلى أحمد الخواجة ، مرجع سابق .

٢٧ ـ اعتماد محمد علام ، العمالة الزراعية العائدة والحراك المهنى ، دراسة ميدانية لقرية مصرية ، المؤتمر الدولى الحادى عشر

للاحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، مركز الحاسب العلمى بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٦ م.
٢٨ - على عبد الرازق إبراهيم ، التعليم الجامعى وظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات ، المجلة العلمية بكلية الآداب بجامعة المنيا ، المجلد : ١٢ ، يونيو ١٩٩٤ م.
٢٩ - سعد الدين إبراهيم ومحمد محيى الدين ، مرجع سابق انظر ايضا : محمد شوقى مكى ، مرجع سابق ونايف الجحيدلى ، مرجع سابق.
٣٠ - محمد شوقى مكى ، مرجع سابق .
٣١ - أمل العذبى الصباح (مراجعة) ، العمالة فى دول الخليج العربى " دراسة ميدانية للوضع العام " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد : ٣٦ ، اكتوبر ١٩٨٣م.
٣٢ - إبراهيم عويس ، مرجع سابق .
٣٣ - Muschkin, op.cit.
٣٤ - عبد الجبار توفيق ، التحليل الاحصائى فى البحوث التربوية والنفسية الاجتماعية ، الطرق اللامعلمية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ، الكويت ، ١٩٨٣م

ملاحق البحث

جدول (١)

توزيع المبحوثين وفقا لنوع المهن قبل الهجرة وبعدها

التوزيع النسبي	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
نوع المهن	عدد	٪	عدد	٪
الاطباء والصيادله	١١	١٠,٣	٩	٨,٤
المهندسون وما شابههم	١٥	١٤,٠	٢٠	١٨,٧
المدرسون	١٧	١٥,٩	١٦	١٤,٩
المحاسبون	٩	٨,٤	١٣	١٢,١
الصحفيون والاعلاميون	٣	٢,٨	٣	٢,٨
الاعمال الاداريه	٥	٤,٧	٨	٧,٥
الاعمال الحرفيه	٦	٥,٦	١٩	١٧,٨
اعمال البيع	٣	٢,٨	١٩	١٧,٨
لايعمل	٣٨	٣٥,٥	–	—
الاجمالي	١٠٧	١٠٠	١٠٧	١٠٠

كا ٢ = ٧٨,٦ توجد فروق احصائية دالة معنويا عند مستوى ٠,٠٥، ٠,٠١

جدول (٢)

رؤية المبحوثين لظروف العمل الحالية

اراء المبحوثين	العمل في مصر افضل		الظروف الحالية		لا توجد فروق	
ظروف العمل	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
ساعات العمل	٥٥	٥١,٤	٤٧	٤٣,٩	٥	٤,٧
ملاءمة العمل للمؤهل	٣١	٢٩,٠	٢٧	٢٥,٢	٤٩	٤٥,٨
الراتب الشهرى	١٧	١٥,٩	٥٨	٥٤,٢	٣٢	٢٩,٩
ملاءمة العمل للتخصص	٤١	٣٨,٣	٢٦	٢٤,٣	٤٠	٣٧,٤
فرص الترقية	٤٨	٤٤,٩	١٣	١٢,١	٤٦	٤٣,٠

جدول (٣)

مستوى التحسن أو التدني في ارتفاع اوضاع المبحوثين نتيجة الهجرة

توزيع المبحوثين مستويات التحسن والتدني	عدد	٪
تحسن ملحوظ	١٠	٩,٣
تحسن محدود	٢٥	٢٣,٤
لاتوجد فروق	٣٥	٣٢,٤
تدني محدود	٢٨	٢٦,٢
تدني ملحوظ	٩	٨,٤
اجمالى	١٠٧	١٠٠

جدول (٤)

شروط المبحوثين في البحث عن العمل

توزيع المبحوثين الاعتبارات	عدد	٪
الراتب الاعلى	٥٦	٥٢,٣
العمل المناسب للمؤهل	٤٣	٤,٢
العمل غير الشاق	١	٠٩.
العمل المقبول اجتماعيا	٧	٦,٦
اجمالى	١٠٧	١٠٠

جدول (٥)

توزيع المبحوثين وفقا لتغييرهم المهن

توزيع المبحوثين مستويات التحسن والتدني	عدد	٪
غيروا مهنهم	٢١	١٩,٦
لم يغيروا مهنهم	٨٦	٨٠,٤
اجمالى	١٠٧	١١٠

جدول (٦)

قطاعات العمل التي يفضلها المبحوثون بعد العودة من الخارج

آراء المبحوثين قطاعات العمل	عدد	٪
قطاع الحكومة	٤٣	٤٠,٢
عمل خاص	٥١	٤٧,٧
الجمع بين الحكومة والعمل الخاص	١٣	١٢,١
اجمالى	١٠٧	١٠٠

جدول (٧)

رؤية المبحوثين حول المشروعات التى يخططون لتنفيذها بعد العودة من الخارج

توزيع المبحوثين المشروعات المقترحة	عدد	٪
خدمات طبية	١٤	١٣,١
ورش أو مصانع	١٦	١٥,٠
مشروعات زراعية	١٩	١٧,٨
خدمات بيع	١٢	١١,٢
خدمات بناء	١٣	١٢,١
خدمات شخصية	٥	٤,٧
خدمات تعليمية أو تدريب	٤	٣,٧
لا ينطبق	٢٤	٢٢,٤
اجمالي	١٠٧	١٠٠

جدول (٨)

الهجرة الخارجية والحراك المهني فى ضوء متغير السن

اتجاهات الحراك	صاعد		افقى		هابط		
فئات العمر	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	اجمالى
اقل من ٣٠	٢٥	٦٢,٥	١٧	٣٠,٤	٥	٤٥,٤	٤٧
٣٠ -	١٢	٣٠,٠	٢٨	٥٠,٠	٣	٢٧,٣	٤٣
٤٠ سنة فاكثر	٣	٧,٥	١١	١٩,٦	٥	٢٧,٣	١٧
اجمالي	٤٠	١٠٠	٥٦	١٠٠	١١	١٠٠	١٠٧

كا٢ = ١٣,٥ دالة عند مستوى ٠,٠٥، ٠,٠١

جدول (٩)

الهجرة الخارجية والحراك المهنى فى ضوء متغير النوع

اتجاهات الحراك	صاعد		افقى		هابط		
النوع	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	اجمالي
ذكور	٣٥	٧٨,٥	٤٤	٧٨,٦	١٠	٩٠,٩	٨٩
اناث	٥	١٢,٥	١٢	٢١,٤	١	٩,١	١٨
اجمالي	٤٠	١٠٠	٥٦	١٠٠	١١	١٠٠	١٠٧

جدول (١٠)

الهجرة الخارجية والحراك المهنى فى ضوء الحالة الاجتماعية

اتجاهات الحراك	صاعد		افقى		هابط		
الحالة الاجتماعية	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	اجمالي
أعزب	٢٩	٧٢,٥	٢٥	٤٤,٦	٤	٣٦,٤	٥٨
متزوج	١١	٢٧,٥	٣١	٥٥,٤	٧	٦٣,٦	٤٩
اجمالي	٤٠	١٠٠	٥٦	١٠٠	١١	١٠٠	١٠٧

كا ٢ = ١٠,٤ دالة معنويا عند مستوى ٠,٠٥ - ٠,٠١

جدول (١١)

الهجرة الخارجية والحراك المهني في ضوء المواطن الاصلي

اتجاهات الحراك	صاعد		افقي		هابط		
الموطن الأصلي	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	اجمالي
ريف	٩	٢٢,٥	١٣	٢٣,٢	٢	١٨,٢	٢٤
حضر	٣١	٧٧,٥	٤٣	٧٦,٨	٩	٨١,٨	٨٣
اجمالي	٤٠	١٠٠	٥٦	١٠٠	١١	١٠٠	١٠٧

كا ٢ = ٠,١٨ ولا توجد فروق احصائية

جدول (١٢)

الهجرة الخارجية والحراك المهني في ضوء الخبرات والمهارات

اتجاهات الحراك	صاعد		افقي		هابط		
النوع	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	اجمالي
مستوى عال	٢	٥,٠	–	–	–	–	٢
مستوى متوسط	٧	١٧,٥	٤	٧,١	–	–	١١
مستوى عادي	٢٥	٦٢,٥	٤٤	٧٨,٦	٧	٦٣,٦	٧٦
لا يوجد	٦	١٥,٠	٨	١٤,٣	٤	٣٦,٤	١٨
اجمالي	٤٠	١٠٠	٥٦	١٠٠	١١	١٠٠	١٠٧

كا ٢ = ٧,٨ غير دالة معنويا

جدول (١٣)

الهجرة الخارجية والحراك المهني في ضوء المؤهل التعليمي

اتجاهات الحراك	صاعد		افقي		هابط		
المؤهل التعليمي	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	الجملة
الطب	–	–	٤	٧,١	–	–	٤
الصيدلة	٣	٧,٥	٣	٥,٤	١	٩,١	٧
الهندسة	٥	١٢,٥	١١	١٩,٦	–	-	١٦
الاعلام	١	٢,٥	٢	٣,٦	–	–	٣
التجارة	٧	١٧,٥	٧	١٢,٥	١	٩,١	١٥
الآداب	١٠	٢٥,٠	١٣	٢٣,٢	٤	٣٦,٣	٢٧
التربية	١	٢,٥	٦	١٠,٧	–	–	٧
العلوم	٤	١٠,٠	٢	٣,٦	١	٩,١	٧
الزراعة	٥	١٢,٥	٣	٥,٤	٢	١٨,٢	١٠
الدراسات	–	–	٤	٧,١	١	٩,١	٥
الخدمة الاجتماعية	٢	٥,٠	–	–	–	–	٢
الحقوق	٢	٥,٠	١	١,٨	١	٩,١	٤
اجمالي	٤٠	١٠٠	٥٦	١٠٠	١١	١٠٠	١٠٧

كا٢ = ٢٢,٩ غير دالة معنويا (توجد فروق ضعيفة دال عند مستوى ٠,٠٥

جدول(١٤)

الهدرة الخارجية والحراك المهني في ضوء طبيعة التعاقد

اتجاهات الحراك	صاعد		افقي		هابط		اجمالي
طبيعة التعاقد	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
تعاقد خارجي	٢٠	٥٠	٣١	٥٥,٤	٥	٤٥,٥	٥٦
تعاقد داخلي	٢٠	٥٠	٢٥	٤٤,٦	٦	٥٤,٥	٥١
اجمالي	٤٠	١٠٠	٥٦	١٠٠	١١	١٠٠	١٠٧

كا٢ = ٠,٤٨ لا توجد فروق احصائية

جدول (١٥)

نوع المهن واتجاهات المبحوثين نحو العمل بالحكومة

اتجاهات المبحوثين	قطاع الحكومة		القطاع الخاص		القطاع الخاص		اجمالي	
نوع المهن	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
المهن الفنية والتخصصية	٢٦	٦٠,٥	١٨	٣٦,٧	١١	٧٣,٣	٥٥	٥١,٤
الاعمال الادارية	٤	٩,٣	١	٢	–	–	٥	٤,٧
الاعمال الحرفية	١	٢,٣	٣	٩,٣	٢	١٣,٣	٦	٥,٦
اعمال البيع	١	٢,٣	١	٢,٠	١	٦,٧	٣	٢,٨
لا يعمل	١١	٢٥,٦	٢٦	٥٣,١	١	٦,٧	٣٨	٣٥,٥
اجمالي	٤٣	١٠٠	٤٩	١٠٠	١٥	١٠٠	١٠٧	١٠٠

كا٢ = ٣٤,٢ توجد فروق احصائية دالة معنويا عند مستوى ٠,٠٥، ٠,٠١